242729

المؤتلف من المختلف

بين أئمة السلف

وهو منتخب «الخلاف» للشيخ الطوسي

تأليف

أمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي

المتوفى ٥٤٨ هـ

الجزء الرابع

Türkiye Diyanet Vakfı
İslam Araştırmaları Merkezi
Kütüphanesi
Dem. No: 242729
Tas. No: 297.52
TAB. M

1433 Meshed

تحقيق قسم الفقه
في مجمع البحوث الإسلامية

MADDE YAYIMLANDIKTAN SONRA GELEN DOKÜMAN
16 Ekim 2016

Nafaka
140027

كتاب النفقات

مسألة [١/١]: يجوز أن يتزوّج أربعاً بلا خلاف، والاستحباب أن لا يزيد على من يعلم[١] أنّه [لا][٢] يقوم بها.

وقال جميع الفقهاء: يستحبّ الاقتصار على واحدة.

وقال داود: المستحبّ أن لا يقتصر على واحدة؛ لأنّ النبيّ ﷺ قبض عن تسعة[٣].

مسألة [٢/٢]: من وجب إخدامها من الزوجات، فلا يجب عليه أكثر من خادم واحد؛ لأنّ ذلك مجمع عليه، وما زاد على واحد ليس عليه دليل. وبه قال الشافعيّ[٤].

وقال مالك: إن كانت من أهل الحشم والخدم، ومثلها لا يقتصر على خادم

---

(١) في النسخ: ما يعلم، وما أثبتناه من الخلاف.

(٢) زيادة من الخلاف.

(٣) الحاوي الكبير ١١: ٤١٧.

(٤) الأُمّ ٥: ٨٧ ـ ٨٨، الحاوي الكبير ١١: ٤١٨ ـ ٤١٩، المهذّب للشيرازيّ ٢: ٢٠٧، حلية العلماء ٧: ٣٩٩، العزيز شرح الوجيز ١٠: ٩، المجموع ١٨: ٢٥٩، روضة الطالبين: ١٥٥٥، مغني المحتاج ٣: ٤٣٢، السراج الوهّاج: ٤٦٧، المغني ٩: ٢٣٨، الشرح الكبير بهامش المغني ٩: ٢٣٩.

595-624

MADDE YAYIMLANDIKTAN
SONRA GELEN DOKÜMAN
23 Ekim 2016

أعـزب

راجع: عزوبة.

إعسـار

لـغـــة:

الفقر والضيق وقلّة ذات اليد، يقال: أعسر الرجلُ فهو مُعْسِر: إذا ألَمَّ به الفقر وضاق حاله. وأعسر الغريم: إذا طلب منه الدّين على عُسره.

ومن معانيه أيضاً صعوبة الولادة، يقال: أعسرت المرأة إذا صعبت ولادتها[1].

اصطلاحاً:

يراد به المعنى اللغوي نفسه، لكنّ المبحوث عنه هنا هو الإعسار بمعنى قلّة ذات اليد والضيق.

الأحكام:

ترتبط بالإعسار ـ بالمعنى المبحوث عنه ـ أحكام كثيرة متفرّقة في أبواب الفقه، وفيما يلي نشير إلى أهمّها بصورة إجمالية، فنقول:

(١) انظر: ترتيب كتاب العين، والصحاح، والمصباح المنير، والقاموس المحيط: «عسر».

الإعسار إمّا أن يكون في حقوق اللّه الماليّة أو في حقوق الناس، ولذلك نبحث عن كلٍّ منهما باختصار وبصورة مستقلّة:

أوّلاً ـ الإعسار في حقوق اللّه تعالى الماليّة:

من شرائط صحّة التكليف قدرة المكلّف على أداء المكلّف به، ومع فقد القدرة لا يصحّ التكليف، سواء كانت القدرة عقلية، مثل القدرة البدنيّة على الصوم، والقدرة البدنيّة والماليّة على الحجّ، أو كانت شرعيّة، مثل قدرة المكلّف على التصرّف في الماء شرعاً عند الوضوء، بأن يكون مباحاً مثلاً.

وبناءً على ذلك، فلا يتوجّه التكليف إلى المكلّف مع العجز عن أدائه عقلاً أو شرعاً، وعلى فرض إمكان توجّهه فلا يكون فعليّاً.

ومن موارد هذه القاعدة العامّة إعسار المكلّف، فكلّ تكليف شرعيٍّ ماليٍّ يسقط مع الإعسار إجمالاً.

وفيما يلي نشير إلى أهمّ الموارد من هذا القبيل:

١ ـ سقوط الوضوء والغسل عن المعسر إذا توقّفا على بذل المال:

إذا توقّف الوضوء أو الغسل على بذل المال وجب وإن كان كثيراً، ما لم يضرّ بالحال، أمّا إذا أضرّ فلا يجب؛ لأنّه حرجيٌّ والحكم الحرجيّ مرفوع بقاعدة نفي الحرج. وكذا إذا كان المكلّف معسراً وإن لم يكن المال كثيراً؛ لاشتراط التكليف بالقدرة كما تقدّم، والمعسر لا قدرة له على بذل المال.

وإذا لم يجب الوضوء أو الغسل انتقل فرضه

Muhammed Ali el-Ensari, el-Mevsuatü'l-fıkhiyyetü'l-müyessere: el-Mülhakü'l-usuli, c.IV, Kum: Mecmaü'l-Fikri'l-İslami 1424. İSAM DN. 242618

140027		DİA

NAFAKA

Ajetunmobi, Musa Ali
A formula for Nafaqah and home management .-- 1989 : Islamic Culture: an English Quarterly, vol. 63 iv pp. 81-94, (1989)

الاراضي التي لم تسعر.

٤-يوصي الباحث إلى المبادرة بسن الأنظمة المرعية والتي تمنع بيع الأراضي السكنية او الزراعية التي تمنحها الدولة للمواطنين بالمجان؛ حيث أن هذه الأراضي يتم المضاربة عليها من قبل تجار العقار لرفع أسعارها، أو احتكارها، وبالتالي يصيب الارتفاع كل المنطقة.

٥-يوصي الباحث بضرورة توفير المخططات السكنية، المتكاملة الخدمات، لكبح الارتفاع الغير مبرر للأسعار الأراضي السكنية، من قبل الجهة المعنية بوزارة الشؤن البلدية والقروية، وإشراك عدد من الشركات العقارية المساهمة في ذلك لكي لا يكون هناك احتكار أو تواطؤ على رفع الأسعار.

٦-يوصي الباحث بضرورة النظر في استعادة المساحات الشاسعة من الأراضي التي منحها من قبل الجهة المختصة لفردٍ من الناس على أنها زراعية، فتركها حتى وصلها البنيان فحوّلت لسكنية.

MADDE YAYIMLANDIKTA
SONRA GELEN DOKÜMA

02 Temmuz 2019

مجلة العدل، عدد ٦٤، الرياض ١٤٣٥، ص ٩٦-٤٩.

Nafaka
140027

نفقة المرهون وحكم الرجوع فيها

«دراسة فقهية»

D3140

Türkiye Diyanet Vakfı
Kütüphanesi
İslam Araştırmaları Merkezi

إعداد: د. عبدالله بن علي السنيمي
الأستاذ المشارك بقسم الفقه المقارن
بالمعهد العالي للقضاء

وإنما عليه ديتها باتفاق العلماء.

١٠ - إن زنى بامرأة فماتت من زناه، وكانت صغيرة، أو لا تطيق الوطء بحيث يغلب على الظن موتها بفعله، ففعله موجب للقصاص على القول الراجح.

١١ - إذا ثبت لها المهر وثبتت لها دية الإفضاء وجب لها الحَقَّان ولم يتداخلا على القول الراجح.

١٢ - يجب على السارق رد العين المسروقة على مالكها إن كانت قائمة، سواء قُطِع أم لا، ويجب عليه ضمانها إن كانت تالفة وسقط عنه القطع، سواء كان السارق معسراً أم موسراً باتفاق العلماء، كما يجب عليه ضمانها إن هلكت وقد قطع على القول الراجح.

١٣ - للمقذوف حق في العفو عن قاذفه، فإذا عفا عنه سقط الحد على القول الراجح، ويمكن أن يعزر القاذف، مراعاة لحق الله في القذف.

١٤ - إذا كان فعل المحارِب مجرد الإخافة، فليس للمحارَب حق على المحارِب.

١٥ - إذا كان فعل المحارِب أخذ المال، فيجب عليه رد العين إلى صاحبها إن كانت قائمة سواء أقطع أم لا، ويجب عليه ضمانها إن كانت تالفة وسقط عنه القطع سواء كان السارق معسراً أم موسراً باتفاق العلماء، كما يجب عليه ضمانها إن هلكت وقد قطع، على القول الراجح.

١٦ - إذا كان فعل المحارِب جراحاً ألحقها بالمحارَب، فللمحارَب حق المطالبة بالقصاص أو الدية أو العفو باتفاق العلماء إن لم يقم عليه الحد، وعلى القول الراجح إن كان سيقام عليه الحد.

١٧ - إذا كان فعل المحارِب قتلاً فإنه يتحتم قتله، وليس لأولياء المقتولين حق في الإسقاط أو العفو أو الإبراء أو الصلح باتفاق العلماء، وإنما لهم حق في المطالبة بدية قتلاهم إن مات المحارِب قبل قتله، أو كان المحارَبون جماعة، على القول الراجح.

مجلة العدل، عدد ٤٠، الرياض ١٤٢٩، ص ١٧٢-١٣٧.

Nafaka
140027

بحث محكم

العدل في النفقة بين الزوجات

D3140
Türkiye Diyanet Vakfı Kütüphanesi İslam Araştırmaları Merkezi
MADDE YAYIMLANDIKTAN SONRA GELEN DOKÜMAN
02 Temmuz 2018

إعداد
د. عبدالله بن صالح الزير*

* أستاذ الفقه المساعد بقسم الشريعة بجامعة الطائف.

Nafaka 140027

بحث محكَّم

حق النفقة للطفل

دراسةٌ فقهية مقارنة تطبيقية

إعداد

د. نورة بنت مسلم المحمادي

الاستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية للبنات بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

Mecelletü'l-Ahkâm, c.14, sy.54, 1433 Riyad, ss.19-90

D3140

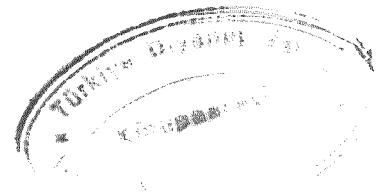

Ahmed b. Amr b. Muheyr
el-Hassaf - es-Seybani

. كتاب النفقات ، لأحمد بن عمرو بن مهير الخصاف الشيباني (مع شرحه للصدر حسام الدين عمر بن عبدالعزيز بن مازة) ، تحقيق الشيخ أبو الوفا الأفغاني . بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م .

Nafaka

Nikah
Talak
Nafaka

3068 QURESHI, Mohammed Aḥmad, *Muslim Law of Marriage, Divorce and Maintenance*. New Delhi, India: Deep & Deep Publications, 1992, 455pp.

3 KASIM 199

3612 LAPANNE-JOINVILLE, J. L'obligation d'entretien (Nafaqa) de l'épouse (dans rite malékite). *Revue Marocaine de Droit*, 1951, pp. 102–114, 166–182

. NAFAKA

Maleki mezhebinde
. kariya nafaka borcu

D5 KASIM 2003

Aile Talak Nafaka

(112)
حسين ، أحمد فراج .
أحكام الاسرة فى الاسلام : الطلاق وحقوق الاولاد ونفقة الاقارب/ أحمد فراج حسين . ـ الإسكندرية : منشأة المعارف ، 1998 .
318 ص ؛ 24سم .
يشتمل على ارجاعات بيليوجرافيه .
تدمك 977-03-0397-6
ب85884-85883 254

النفقات والرضاع لشمس الأئمة الحلواني / تحقيق ودراسه عامر سعيد نوري . ـ دكتوراه . ـ جامعه ام القرى ـ الشريعه ـ الدراسات العليا الشرعيه ، ١٤٠٥هـ.

NAFAKA -HULVANI (?)
-DOODE KHOA

31 MART 1995

6033. **Ḫalīl, Rašād Ḥasan**: Nafaqat al-aqārib fi 'l-fiqh al-islāmī : dirāsa muqārana / Rašād Ḥasan Ḫalīl. - Ṭab'a 1. - Al-Qāhira : Dār al-Manār, 1987 = 1407 h. - 175 S.
Inhalt: D. Lebensunterhalt von Verwandten nach islam. Recht. - In arab. Schrift, arab. 7 E 6818

NAFAKA ARAPÇA

09 NISAN 1994

نفقات الأقارب / عبدالعزيز بن ابراهيم محمد الحصين . ـ بحث تكميلي . ـ جامعه الامام محمد بن سعود الاسلاميه ـ المعهد العالي للقضاء ـ الفقه المقارن ، ١٤٠٥هـ .

٣٢١٩

نفقات الأقارب : دراسة مقارنة / فهد بن سعد فهد الهزاع . ـ ماجستير . ـ جامعه الامام محمد بن سعود الاسلاميه ـ المعهد العالي للقضاء ـ الفقه المقارن ، ١٣٩٨هـ .

٣٢٢٠

النفقات في الشريعة الاسلامية وآثارها الاجتماعية / حياة محمد علي خفاجي . ـ دكتوراه . ـ جامعه ام القرى ـ الشريعه ـ الدراسات العليا الشرعيه ، ١٤٠٣هـ.

٣٢٢١

النفقات الواجبة في الشريعة الاسلامية / عبدالعزيز بن محمد مهيزع . ـ ماجستير . ـ جامعه الامام محمد بن سعود الاسلاميه ـ المعهد العالي للقضاء ـ الشريعه الاسلاميه ، ١٣٩٢هـ.

٣٢٢٢

النفقات وادارتها في الدولة العباسية من ١٣٢ - ٣٣٤هـ / ضيف الله يحيى الزهراني . ـ دكتوراه . ـ جامعه ام القرى ـ الشريعه ـ الحضاره والنظم الاسلاميه ، ١٤٠٥هـ.

٩٠٠ م ابن مهيزع ، عبدالعزيز بن محمد
النفقات الواجبة في الشريعة الإسلامية / Nafaka
عبدالعزيز محمد مهيزع . ـ الرياض : المعهد العالي للقضاء ، ١٣٩٢هـ ، ١٩٧٢م .
١٤٦ ورقة ٢٣ سم
١. النفقة (احوال شخصية) أ. العنوان

23 OCAK 1998

نفقة القرابة في المذهب المالكي وغيره من المذاهب / محي الدين قادي ؛ إشراف محمد الشاذلي النيفر . ـ تونس : الكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين ، 1984 . ـ 316 ص. ؛ 27 سم.
د.م.ث : فقه : تونس : الكلية الزيتونية : 1984

Nafaka
-Malıki
-Hanbeli
-Hanefi
-Şafii

26 HAZIRAN 1996

Nafaka,

Alusi, Ruhul-Meâni, XXI, 44

DİA Ktp 297-211 ALU-R

FKH

NAFAKA

٢٥٢٫٣

ز س ن الزهرانى ، سعيد درويش سعيد

نظام نفقة الأقارب فى الإسلام ، إشراف أحمد فراج حسين ، المدينة المنورة ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ، ٥٤٠ ص .

رسالة ماجستير فى الفقه ، قسم الدراسات العليا ، الجامعة الإسلامية .

(٢٥٧) ميكروفيلم (٦٥٥)

23 NISAN 1993

"NAFAKA"

FKH

el-Aynî, "Umdetu'l-Kârî...," c. XVII, s. 114-127

nafaka *

Amerikan

NAFAKA

fıkıh

- iddet nafakası
- kisvesi

(عاجز الموسرين)

ابن القيم

٢٧٠ - ٢٥٧ ، ٢٥٤ / ٤

734

27 NISAN 1993

NAFAKA

٢٥٢٫٣

خ ح ن خفاجى ، حياة محمد على عثمان

النفقات فى الشريعة الإسلامية وآثارها الاجتماعية ، إشراف محمود عبد الدائم ، مكة المكرمة ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ، أ - ل ، ٢٨٣ ص .

رسالة دكتوراه فى الفقه ، كلية الشريعة ، جامعة أم القرى .

(٥٧٥)

(٢٥٦)

1243 CANTON, E.M.C. Financial relief after talak divorce. *New Law Journal*, 133 (1983) pp.928-930 [With reference to British legislation.]

Nafaka

12 AGUSTOS 1991

2191. **Bannis, Ḫālid**: Mudauwanat al-aḥwāl aš-šaḫṣīya : al-wilāda wa-natā'iǧuhā ; dirāsa fiqhīya wa-qaḍā'īya ; an-nasab, al-istilḥāq al-ḥaḍāna, ar-riḍā', an-nafaqa ; ma'a qaḍā' al-ḥāla al-madanīya / Ḫālid Bannis. - Ar-Ribāṭ : Al-Mu'allif, 1989. - 350 S.
Inhalt: Das Kind im marokkanischen Familienrecht. - In arab. Schrift, arab. 31 A 17594

NAFAKA - RADA'

15 MAYIS 1995

15 HAZIRAN 1993

٩٥٣

NAFAKA - ABBASILER

ز ض ن الزهرانى ، ضيف الله يحيى

النفقات وإدارتها فى الدولة العباسية من سنة ١٣٢ - ٣٣٤ هـ ، إشراف حسام الدين السامرائى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٤ هـ ، أ - ج ، ٤٧٩ ص .

رسالة دكتوراه فى الحضارة والنظم الإسلامية ، كلية الشريعة ، جامعة أم القرى .

(٧٥٨) (٩١٣)

bk. Nafaka

Ana Baba

NAFAKA

Fıkıh

- Halaoğlunun (ابن العم)
Sorumluluğu

موسوعة جمال عبد الناصر

٧٩ | ٢

1010

NAFAKA

Fıkıh

- Zamanaşımı ile düşmesi

اعلام الموقعين
ابن القيم

٢٨٠ | ٢

734

NAFAKA

fıkıh

- Mebtutenin nafakası ve sükna,

اعلام الموقعين
ابن القيم

٤١٠ | ٢

734

NAFAKA

Fıkıh

- Kadın peşinen nafaka davası etse

اعلام الموقعين
ابن القيم

٣٦٥ - ٣٦٢ | ٢

734

NAFAKA

Fıkıh

- Dayağa ile ilgili

موسوعة جمال عبد الناصر

٢٤ - ٢٢ | ٢

1010

NAFAKA

Fıkıh

- akrabanın istanı

موسوعة جمال عبد الناصر

٩٠ - ٧٥ | ٩

1010

-Nafaka

Celal ERBAY

• İslam Hukuku'nda Mülkiyete Konu Teşkil Eden Şeylerin Nafakası
(M.Ü. İlahiyat Fak. Dergisi'nde yayımlanacaktır).

21 NİSAN 1993

NAFAKA

Casuslarin nafakasi,

ed-Dirasat et-Tecessus, 106

NAFAKA

نفقة على الزوجة

Mustafa said, Eseru'l-ihtilaf, 393

9 OCAK 1992

88-960384

Bahnasī, Aḥmad Fatḥī.
(Nafaqat al-mut'ah bayna al-shari'ah wa-al-qānūn)
نفقة المتعة بين الشريعة والقانون / أحمد فتحي بهنسي. ـ الطبعة 1. ـ القاهرة : دار الشروق ، 1988.
76 p. ; 20 cm.
Title page partially vocalized.
Includes bibliographical references.
ISBN 977-148-117-7 : £E2.00
Egy-Islamic Law & Law.

NAFAKA

FKH

Nafaka

Ahmed b. Amr b. Muheyr el-Hassaf - es-Seybani

. كتاب النفقات ، لأحمد بن عمرو بن مهير الخصاف الشيباني (مع شرحه للصدر حسام الدين عمر بن عبدالعزيز بن مازة) ، تحقيق الشيخ أبو الوفا الأفغاني . بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

Nafaka

Ahmed b. Amr b. Muheyr el-Hassaf - es-Seybani

. كتاب النفقات ، لأحمد بن عمرو بن مهير الخصاف الشيباني (مع شرحه للصدر حسام الدين عمر بن عبدالعزيز بن مازة) ، تحقيق الشيخ أبو الوفا الأفغاني . بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

Nafaka

Alusi, Ruhu'l-Meani, II, 146

DİA Ktp 297-211

ALN - R

NAFAKA

Genel olarak

Çelebi, Ahkâmu'l-Usra, 417, 819-863

NAFAKA

Fıkıh

Mustafa Said, Eseru'l-Ihtilaf, 187

NAFAKA

نفقة الزوجة / عبدالعزيز بن احمد عبدالعزيز الدهش . - بحث تكميلي . - جامعه الامام محمد بن سعود الاسلاميه - المعهد العالي للقضاء - الفقه المقارن ، ١٤٠٦هـ.

٢٢٢٥

نفقة الزوجة في الشريعة / علي بن ابراهيم فهد الداود . - بحث تكميلي . - جامعه الامام محمد بن سعود الاسلاميه - المعهد العالي للقضاء - الفقه المقارن، ١٤٠٤هـ.

٢٢٢٦

07 MAYIS 1995

النفقة الزوجية في الشريعة الاسلامية / محمد يعقوب طالب . - ماجستير . - الجامعه الاسلاميه - الدراسات العليا - الفقه، ١٤٠٠هـ.

NAFAKA

Fıkıh

NAFAKA

موسوعة جمال عبد الناصر

٢٨ / ٥

966

NAFAKA

Fıkıh

- İcarede kiralanan eşyin masraflarla ilgili

موسوعة جمال عبد الناصر

٢٧ - ٢٥ / ١١

1010

NAFAKA

İbn Abdilberr, el-Kafi, 559

NAFAKA

Fıkıh

موسوعة جمال عبد الناصر

٢٨ / ٥

1010

NAFAKA

Fıkıh

- Âbik'a yapılan nafaka

موسوعة جمال عبد الناصر

٢٧ - ٢٥ / ١١

1010

NAFAKA

Fıkıh

— İstirdadı

موسوعة جمال عبد الناصر

٢١٦ - ٢٠٩/٦

1010

NAFAKA

Fıkıh

- Evlad nafakası
- Akraba nafakası

الاحوال الشخصية

ابو زهرة

٥١٥ - ٤٧٧

959

NAFAKA

Mudarıbin Nafakası

Zekeriyya Muhammed, es-Selem ve't-Mu
darebe, 343 vd.

NAFAKA

Ibn Abdilberr, el-Kafi, 627

~~BU~~ NAFAKA

El-Mufassal- V, 558

957
Alim

Nafaka

Razi, Tefsir, VI, 22-

NAFAKA

"Risaleleri; تحرير النقول في نفقة الفروع والاصول"

مجموعة رسائل ابن عابدين

٧٦٩ - ٥٥٥ /١١

169

İ'SAR

Fakihlik

Senhûri, Mesâdiru'l-Hakk. c.5-s.27
35 vd.

Mukayese: 172

NAFAKA

Fıkıh

— İ'sarın etkisi

موسوعة الفقه الاسلامي

٢٩٠ - ٢٠٥ /١٧

1010

NAFAKA

İbn Abidin, C-III. s. 571

NAFAKA

Fıkıh

— israf

موسوعة جمال عبد الناصر

٨ / ٤٤٧

1010

NAFAKA

Fıkıh

موسوعة جمال عبد الناصر

٤ / ٤٨ - ٥١

1010

NAFAKA

Fıkıh

موسوعة جمال عبد الناصر

— Amcaoğlu hak ve sorumluluğu

٤ / ٥٢ - ٥٥

1010

NAFAKA

Fıkıh

موسوعة جمال عبد الناصر

٤ / ٦١ - ٦٢

1010

NAFAKA

Fıkıh

— iddet nafakası

الأحوال الشخصية

أبو زهرة

ص ٣٨٤ - ٣٨٦

959

NAFAKA

— Nevevî, Şerhu'l-Müslim, c. 7 s. 78 vd.

NAFAKA

Kocanın Nafakayı Kefaleti

İbn Abidin, c. V. s. 283

"NAFAKA"

Anderson, 'Law Reform ...', s. 46-47, 113-115, 117-118, 132-137, 141-146

NAFAKA

Mustafa Said, Eseru'l-İhtilaf 55

07 MARS 1995

NAFAKA

نظام نفقة الأقارب في الاسلام / سعيد درويش الزهراني.
.- ماجستير .- الجامعه الاسلاميه - الدراسات العليا - الفقه،
١٤٠٠هـ.

NAFAKA

Fıkıh

— İskatı açısından

موسوعة جمال عبد الناصر

٢٥٧ - ٢٥٥ / ١

1010

NAFAKA

Fıkıh

— Babanın çocuklara

- Çocukların babaya

موسوعة جمال عبد الناصر

١٤١ - ١٣٩ / ١

1010

NAFAKA

Fıkıh

— nafaka için müstidâne

موسوعة جمال عبد الناصر

١٦٥ - ١٥٩ / ٦

1010

NAFAKA

Fıkıh

—Zevcenin nafakası

ihtibas. mad.

موسوعة جمال عبد الناصر

١٦٢ - ١٦٤ / ٢

1010

2 0 EKİM 1993

85-963088

(Dirāsat nafaqāt al-usrah, 1980)

دراسة نفقات الاسرة ، ١٩٨٠ / المملكة الاردنية الهاشمية ، دائرة الاحصاءات العامة . — [Amman, Jordan] : الدائرة ، [1981?]

1 v. (various pagings) ; 27 cm.

Title on added t.p. : Family expenditure survey, 1980.

Acquired only for LC.

NAFAKA

—Bain Talakla boşanmışa Nafaka yoktur.

Nevevi, Şerhu'l-Müslim, C.10 s.94

NAFAKA

92-854274

İnal, Nihat.

Uygulamada nafaka davaları / Nihat İnal.

— Ankara : Yetkin Yayınları, 1992.

977 p. : ill. ; 25 cm.

Includes bibliographical references (p. [29]-30).

ISBN 975-464-039-4

22 TEMMUZ 1994

NAFAKA

Fıkıh

— Zevcenin nafakası

الفتاوى الكبرى

ابن تيمية

٥ / ١٩٧ - ٢٠٦

737

Nafaka,

FKH

Alusi, Ruhu'l-Meani, XXVIII, 139

DİA Ktp. 297-211 ALU.R

NAFAKA

Fıkıh

الابراء من نفقة الزوجة

موسوعة جمال عبد الناصر

١١٧ / ١

1010

NAFAKA

Fiqh

تخريج الفروع على الاصول

الزنجاني

٥٩٧ - ٦٥٦

930

Türkiye Diyanet Vakfı
Kütüphanesi
İslâm Ansiklopedisi

Diyanet Tetkik
M. Demirci

المبادئ الشرعية والقانونية

في الحجر والنفقات والمواريث والوصية

تأليف
الدكتور صبحي محمصاني

عضو المجامع العلمية العربية
نائب بيروت واستاذ في كليات الحقوق في بيروت سابقاً
ورئيس شرف في محكمة الاستئناف والتمييز

الطبعة السابعة
مزيدة ومنقحة
1981
دار العلم للملايين
ص.ب: ١٠٨٥ - بيروت
تلكس: ٢٣١٦٦ - لبنان

Türkiye Diyanet Vakfı
İslâm Ansiklopedisi
Kütüphanesi
Kayıt No. : 11047
Tasnif No. : 297.541
MAH.M

Nafaka, 239-271
18 MAYIS 1991

تمهيد

النفقة هي المال الذي يقتضي انفاقه على العيال . وأهم أسبابها : الزوجية ، والقرابة . ولا تكون المصاهرة أبداً سبباً للنفقة في الشرع الإسلامي . والتزام النفقة مصدره الشرع أو القانون نفسه ، ويتعلق بالأحوال الشخصية [١] .

ثم ان القرابة نوعان : الأولى القرابة العمودية [٢] ، أو قرابة الولاد أو الأطراف . وتشمل الأصول أي الآباء والأجداد وإن علوا ، كما تشمل الفروع أي الأولاد وأولاد الأولاد وإن سفلوا . والثانية قرابة الحواشي [٣] ، أو الجوانب أو قرابة ذوي الأرحام . وتشمل الأقارب الخارجين من عمود النسب ، كالاخوة والعمومة والخؤولة .

فأقسام النفقة ، إذن ، هي نفقة الزوجة ، ونفقة الفروع ، ونفقة الأصول ، ونفقة الحواشي أو ذوي الأرحام . ونحن نبحث في كل منها في باب خاص [٤] .

---

١ أنظر حكم محكمة بداية بيروت الأولى تاريخ ٣ – ١ – ٦٣ (النشرة ص ٦١٧) .

٢ ligne directe

٣ ligne collatérale

٤ أهم مصادر هذا البحث في المذهب الحنفي : رد المحتار (ج ٢ ص ٨٨٦) ، والبدائع (ج ٤ ص ١٥) ، والمبسوط (ج ٥ ص ١٨٠) ، والبحر (ج ٤ ص ١٧٣) ، والزيلعي (ج ٣ ص ٥٠) ، والمختار وشرحه الاختيار (ج ٢ ص ٢٤٠) ، والهداية (ج ٢ ص ٣٣) ، والفتاوى الهندية (ج ١ ص ٥٦٦) ، وجامع أحكام الصغار (ج ١ ص ٧٨) ، وجامع الفصولين (ج ١ ص ٩٢) ، وقانون الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية (المواد ١٦٠ – ٢٠٥ و ٣٩٥ – ٤١٩) ، وشرحها للابياني (ج ١ ص ٢٢٨ – ٢٨١ و ج ٢ ص ٨١ – ١١٦) ، وقانون حقوق العائلة العثماني (المواد ٦٩ و ٩٢ – ١٠١ و ١٢٦ ، و ١٥٠ – ١٥٤) ، وكتاب الأحوال الشخصية لمحيي الدين عبد الحميد (ص ٢٤٢ – ٢٩٦) .

في وقت مخصوص وهو مدة الرضاع .(٤٤)

واذا كان للمرأة لبن وطلقها زوجها ، وتزوجت آخر فحبلت من الآخر ونزل لها اللبن ، فهل من الأول أو من الثاني ؟ قال ابو يوسف : اذا عرف أن هذا اللبن من الحبل الثاني فهو من الآخر وقد انقطع اللبن الأول . وفي رواية عنه : اذا حبلت من الثاني انقطع حكم لبن الأول . وجه قوله الأول : ان اللبن ينزل تارة بعد الولادة وتارة بعد الحبل قبل الولادة ، فاذا عرف نزول اللبن من الثاني أنتسخ به حكم اللبن من الأول كما ينتسخ بالولادة من الثاني . ووجه قوله الآخر : لما كان الحبل سببا لنزول اللبن وحقيقة نزول اللبن من الثاني باطن فيقام السبب الظاهر مقام المعنى الباطن تيسيرا فينتسخ به حكم لبن الأول .(٤٥)

خلط لبن امرأة بلبن امرأة اخرى :

واذا خلط لبن امرأة بلبن امرأة اخرى ثم اوجر منه صبيا ، فهل تثبت الحرمة منهما ؟ قال ابو يوسف : تثبت به الحرمة بينه وبين من يكون لبنها غالبا ، لأن المغلوب لايظهر حكمه في مقابلة الغالب .(٤٦)

النفقة

النفقة في اللغة : الهلاك ، يقال نفقت الدابة أي ماتت ، ونفقت الدراهم أي نفدت ، وبمعنى الرواج يقال نفقت السلعة أي راجت . وفي الاصطلاح : الادرار على الشيء بما به يقوم بقاؤه .(٤٧)

وتجب النفقة على الغير بأسباب ثلاثة الزوجية والنسب والملك . والأصل في نفقة الزوجات قوله تعالى : « وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن

---

(٤٤) شرح العناية على الهداية جـ ٣ ص ٢ ، وينظر : تبيين الحقائق جـ ٢ ص ١٨١ .

(٤٥) ينظر : المبسوط جـ ٥ ص ١٣٣-١٣٤ ، ومختصر الطحاوي ص ٢٢٢ ، وبدائع الصنائع جـ٤ ص ١٠ ،والخلافيات ص ١٠٧-١٠٨.

(٤٦) ينظر : المبسوط جـ ٥ ص ١٤٠ ، ومختصر الطحاوي ص ٢٢٢ .

(٤٧) شرح العناية على الهداية جـ ٣ ص ٣٢١ .

محمود مطلوب

Nafaka 243 v2

أبو يوسف

حياته وآثاره وآراؤه الفقهية

ساعدت جامعة بغداد على نشره

Diyanet Vakfı
İslâm Ansiklopedisi
Kütüphanesi
No : 1749
No. : 922.975
Y59.M

ثمن النسخة دينار واحد

PRINCIPLES OF MAHOMEDAN LAW

Najafia
456-461

By
The Right Honourable
SIR DINSHAH FARDUNJI MULLA
KT., C.I.E., M.A., LL.D.
Sometime Law Member of the Council of the Governor-General of India and Judge of the High Court of Bombay

Revised by
M. HIDAYATULLAH
B.A. (Nagpur) ; M.A. (Cantab) ; LL.D.
Bencher, Lincoln's Inn ; of Trinity College, Cambridge.
Sometime Advocate-General C. P. and Berar, Chief Justice of Nagpur and Madhya Pradesh High Courts, and Chief Justice of India

Pakistani Edition
By
MIAN KHURSHID AHMED NASIM
B. A., LL.B.
Advocate

Mansoor Book House - Katchery Road, Lahore *Phone* : 55418

CHAPTER XIX

MAINTENANCE OF RELATIVES

Maintenance defined : "Maintenance" in this Chapter includes food, raiment and lodging.

Cf. Baillie, p. 441.

358. Maintenance of children and grandchildren : (1) A father is bound to maintain his sons until they have attained the age of puberty. He is also bound to maintain his daughters until they are married. But he is not bound to maintain his adult sons unless they are disabled by affirmity or disease. The fact that the children are in the custody of their mother during their infancy (*S. 341*) does not relieve the father from the obligation of maintaining them.(*a*) But the father is not bound to maintain a child who is capable of being maintained out of his or her own property.

(2) If the father is poor, and incapable of earning by his own labour, the mother, if she is in easy circumstances, is bound to maintain her children as the father would be.

(3) If the father is poor and infirm, and the mother also is poor, the obligation to maintain the children lies on the grandfather, provided he is in easy circumstances.

Hedaya, p. 148 ; Baillee, pp. 459-462. A daughter when married passes into her husband's family and there is no obligation on the members of her natural family to maintain her, not even if she is divorced.(*b*)

Right to maintenance : how long it continues : The effect of the Indian Majority Act, 1875, so far as Muslims are concerned, is to extend the minority of a person until he has completed the age of eighteen years, except in matters of marriage, dower and divorce. In respect of

(*a*) Emperor *v.* Ayshabai ; (1904) 6 Bom. L R 536 ; Muhammad Jusub *v.* Haji Adam ; (1913) 37 Bom. 71, 15 I C 520 (a Cutchi Memon case), Allah Rakhi *v.* Karam Illahi ; (1933) 14 Lah. 770, 147 I C 123 ; ('33) A L 969 ; Mt. Sarfraz Begum *v.* Miran Bakhsh ; (1928) 9 Lah. 313. 112 I C 476 ; ('28) A L 543 ; Muhaiddin Tharaganar *v.* Sainambu mmai ; (1941) Mad. 760 ; (1941) 1 M L J 503 ; (1941) M W N 308; (41) A M 582 ; Muhammad Shamsuddin *v.* Noor Jehan Begum ; ('55) A Hyd. 144 ; (1955) Hyd. 418.

(*b*) Pakrichi *v.* Kunhacha ; (1913) 36 Mad. 385 ; 13 I C 236.

these matters a Muslim is entitled to act when he attains the age of majority under the Islamic Law. That age is reached when he attains puberty, that is, when he completes the age of fifteen years. Sir Roland Wilson considers that since maintenance is not one of the excepted subjects, the age of majority for the purpose of maintenance must be deemed to have been extended until the age of eighteen years (*Anglo-Muhammadan Law, Ss. 140, 142*). This view it is submitted, is not correct. The effect of the Indian Majority Act, is to extend the period of incapacity to act in matters other than the three mentioned above, *e.g.*, contracts, wills, gifts, Wakfs, etc. It is not to enlarge the duration of a right or of the corresponding duty. The children, therefore, of a Muslim have no right to maintenance after they have attained the age of puberty, not is there any obligation on the parents to maintain them after, that age, except, as stated above, in the case of a son who is disabled by infirmity or disease. A child is entitled to past maintenance.(*a*)

Muslims in Jammu and Kashmir State, even in Dogra Regime, was presumed to be governed by Law of Inheritance recognised in Islam. The custom, if claimed, must be specifically pleaded and proved.(*b*)

Where the children neither having any independent source of income of their own nor alleged to have refused to live with father are entitled to claim pass and future maintenance from their father.(*c*)

Maintenance where daughter stays away from father : Where the father is entitled to the custody of the daughter and offers to keep her in the house and maintain her, the daughter has no right to separate maintenance unless there are circumstances which justify the daughter in staying away from the father's house.(*d*) In this case the facts were that the daughter's mother had been divorced and the father had married again. The father did not offer to keep her in the house and later on became a lunatic. These circumstances were held to be sufficient to entitle the daughter to separate maintenance. Where the further, having divorced the child's mother, obtained a decree for guardianship of the child (a daughter, aged nine years) but did not execute the decree, so that the child remained with its mother, the Court held that the child was entitled to maintenance.(*e*) In another case, where the father had married again and not divorced his first wife, and was willing to maintain his two children by the first wife who had attained the age of seven, it was held that he was not bound to pay maintenance allowance to the mother if the two children were deliberately not sent to him.(*f*) But a single Judge of

(*a*) Moosa Seethy *v.* Mariakutty ; (1954) Trav. Co. 690.

(*b*) Iqbal Begum *v.* Eidoo ; P L D 1983 S C (A J & K) 65.

(*c*) Abdul Karim *v.* Mst. Irshadunissa and others ; P L D 1977 Kar. 477.

(*d*) Bayabai *v.* Esmail Ahmed ; (1941) Bom. 643, 48 Bom. L R 823 ; 197 I C 161 ; ('41) A B 369. (Decision of a single Judge). Dinsab Kasimsab *v.* Muhammad Hussein ; (1945) 47 Bom. L R 345 ; ('45) A B 390.

(*e*) Muhammad Shamsuddin *v.* Noor Jehan Begum ; (1955) Hyd. 418 ; ('55) A Hyd. 144.

(*f*) Dinsab Kasimsab *v.* Muhammad Hussein ; (1945) 47 Bom. L R 345 ; ('45) A B 390.

الحاوي للفتاوي

في الفقه وعلوم القرآن والحديث والأصول والعقائد والنحو وغيرها

للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١

Nafaka (296-309)

18 MAYIS 1991

الجزء الاول

Türkiye Diyanet Vakfı
İslâm Ansiklopedisi
Kütüphanesi

Kayıt No. :	10766-1
Tasnif No. :	297.55 SUY.H

الناشر
دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

دار الكتاب العربي
الرملة البيضاء - ملكارت سنتر - الطابق الرابع تلفون: ٨٠٠٨٣٢ ٨٠٠٨١١ ٨٠٥٤٧٨
تلكس: ٤٠١٣٩ L.E. كتاب برقياً: الكتاب ص.ب: ٥٧٦٩ - ١١ بيروت - لبنان

باب اللعان

مسئلة — امرأة نفت ابنها بعد اعترافها به وحكم بالنفي حاكم فهل ينتفي منها وهل لها أن تقر به ثانيا .

الجواب — الولد لا يلحق الأم باعترافها بل لابد من إقامتها البينة فان أقامتها فلا يفيد النفي بعدها .

كتاب النفقات

مسألة — إذا أذن الولي في الانفاق على الزوجة ومات هل يستمر الاذن الى البينونة الكبرى أو ينقطع بموته ويحتاج الى إذن ولي ان كان أو الحاكم ، واذا قرر لها في نظير كسوتها مبلغ معين ورضيت به ثم بعد مدة تراضيا على أقل من ذلك هل يصح أم لا .

الجواب — المسألة الأولى مسألة حسنة ولم أجدها منقولة والذي يتخرج على القواعد الاحتمال الثاني لأنه كالوكيل عن الولي في الانفاق عليها فينقطع بموته هذا مقتضى القواعد ولكن الاحسن خلافه لاطباق الناس على عدم النزاع في ذلك من عهد النبي ﷺ الى الآن ، وأما اذا قرر لها في نظير كسوتها دراهم ثم تراضيا على أقل وهي جائزة التصرف فانه يجوز .

مسئلة — في امرأة ناشزة هل تستحق شيأ من النفقة والقسم والكسوة أم لا واذا قلتم بالمنع فهل اذا رجعت في بعض اليوم هل تعود نفقة اليوم أو بعضه ، وهل تسقط كسوة الفصل كله أم بعضه ، وما معنى قولهم الفصل هل هو العام أو بعضه أو أحد الشهور المقرر فيها الكسوة ، واذا ادعى الزوج النشوز وأنكرت الزوجة فهل القول قولها أم قوله وهل يلزم أحدهما يمين أم يكلف البينة ، واذا طلقها وهي ناشزة فهل لها السكنى ، واذا قلتم بالمنع فلازمت مسكن النكاح وأطاعت فهل تستحق السكنى أم لا .

الجواب — لا تستحق الناشزة شيئا مما ذكر ، واذا رجعت في بعض اليوم لم تستحق لذلك اليوم شيأ على ما رجحه في زوائد الروضة في النكاح وحكى في النفقات وجهين بلا ترجيح ، ويسقط بالنشوز كسوة فصل كامل وهو نصف العام ولا تعود بعود الطاعة على قياس ما ذكر في النفقة ، واذا ادعى النشوز وأنكرته فالقول قولها بيمينها الا أن تكون له بينة ، واذا طلقها وهي ناشزة فلا سكنى لها فان عادت الى الطاعة عاد حق السكنى .

مسألة — زوجة خرجت من منزل الزوج بغير إذنه الى منزل أبيها وأقامت به مدة وطلقها الزوج طلاقا بائنا واستمرت نحو عشرة أشهر وادعت أنها مشتملة منه على حمل فهل تستحق النفقة والكسوة للمدة الماضية ، وهل القول قوله أنها خرجت من منزله بغير إذنه أو يحتاج الى بينة ، وهل يثبت موت الحمل في بطن أمه بالبينة أم لا واذا ثبت موته فهل تستحق المطلقة النفقة والكسوة أم لا ، وهل اذا وضعته ميتاً يكون الحكم كذلك أم لا ، وهل للمطلق أن يسأل البينة عن قراءة الفاتحة أو عن شيء من شروط الصلاة واذا سألها وكانت لا تحسن شيئاً من ذلك فهل يكون قادحا في الشهادة أم لا ، وهل اذا أتت بولد وادعت أنه من المطلق يلحق به أم لا .

الجواب — اذا طلقت الناشز وهي حامل ففي استحقاقها النفقة رأيان مبنيان على أن النفقة هل هي للحمل أو لها بسبب الحمل فان قلنا للحمل استحقت أولها بسببه لم تستحق وهذا القول الثاني أظهر وهو أنها لها فلا تستحق ، والمسألة الثانية أيضا مبنية على هذا الخلاف فان قلنا للحمل لم تجب للمدة الماضية لأن نفقة القريب تسقط بمضي الزمان وان قلنا لها وجبت أعني في غير هذه الصورة التي هي صورة النشوز ، وقدر الواجب أيضاً مبني على هذا الخلاف فان قلنا للحمل فالواجب الكفاية من غير تقدير وان قلنا لها فالواجب مقدر وهو القدر الذي يجب حالة العصمة ويختلف باليسار والاعسار والتوسط وهذا أيضاً في غير صورة النشوز لما تقدم من أن الناشز لا تستحق شيئا ، والفروع المبنية على هذا الخلاف اثنان

M.27
Türkiye Diyanet Vakfı
İslâm Ansiklopedisi

الغاية القصوى في دراية الفتوى

تأليف : قاضي القضاة عبد الله بن عمر البيضاوي

المتوفى (٦٨٥ هـ)

Türkiye Diyanet Vakfı
Kayıt 8229
Tasnif 297.511 BEY.G
Nafaka 867 vd

دراسة وتحقيق وتعليق

علي محيي الدين علي القره داغي

الجزء الثاني

دار الإصلاح
للطبع والنشر والتوزيع
السعودية ـ الدمام

Nafaka

كتاب النفقات

والموجبُ لها الزوجيةُ ، والقرابةُ ، وملكُ اليمينِ .

وفيه ثلاثةُ أبواب :

الباب الأول
في نفقةِ الأزواج (١)

والأصلُ فيه (٢) قولُهُ تعالى : (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ . . . الآية (٣)) (٢٦١ ت) .

وفيه فصولٌ :

الأولُ : فيما يجبُ على الزوجِ وهو ستةٌ ::

الأولُ : القوتُ ويجبُ مِنْ غالبِ قوتِ البلدِ ثم اللائقِ به حبًّا مُدٌّ على المعسرِ ، ومُدّان على الموسرِ ، ومدٌّ ونصفٌ على المتوسطِ ؛ لأنَّه تعالى شَبَّهَ المُخْرَجَ في الكفارة بنفقةِ الأهلِ [حيثُ قال : « فكفارتُهُ إطعامُ عشرةِ مساكينَ من أوسطِ ما تطعمونَ أهليكم أوْ كسوتُهم (٤) »] مع أنَّهَا تُشَارِكهُ في أنَّها طَعَامٌ يَسْتقِرُّ في ذِمَّتِه (٥) وفرق بين الموسعِ والمقترِ فيجبُ على المعسرِ أدنى ما يصرفُ في الكفارةِ إلى أحدٍ وهو مُدٌّ ، وعلى الموسر أقصاه وهو مدان ؛ لأنَّه (عليه السلام) « أَمَرَ كعبَ بنَ عجرةَ (٦)

---

(١) في ـ ق ـ (الأولاد) وهو سهو من قلم الناسخ .

(٢) أي الأصل في هذا الباب ـ وفي ـ ن ـ (فيها) أي في نفقة الأزواج .

(٣) قال تعالى : لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها سيجعل الله بعد عسر يسرا « آية ٧/ سورة الطلاق » .

(٤) ما بين الحاصرتين من ـ ظ ـ ولم يرد في النسخ الخمس والآية ٨٩/ من سورة المائدة .

(٥) في ـ د ـ (بالذمة) .

(٦) هو كعب بن عجرة بن أمية حليف الأنصار ، شهد مع الرسول (صلى الله عليه وسلم) بيعة الرضوان ، وغيرها . وفيه نزلت آية : « ففدية من صيام أو صدقة أو نسك » .
له في كتب الحديث (٤٧) حديثاً توفي سنة (٥١ هـ) وقيل (٥٢) وقيل (٥٣) .
انظر : ترجمته في أسد الغابة (٤/ ٤٨١ ـ ٤٨٢) والإصابة (٥/ ٥٩٩) وتهذيب الأسماء (ق ١/ ٢/ ٦٨) والأعلام (٦/ ٨٣) .

NAFAKA 421 pt 1
Isn Toreedh
1102

In the Name of Allah, the Most Gracious, the Dispenser of Grace !

ISLAMIC JURISPRUDENCE IN THE MODERN WORLD

علم الفقه فى العالم العصرى

[ʻIlm al-Fiqh fi'l-ʻĀlam al-ʻAṣrī]

BY

ANWAR A. QADRI

B.A., LL.B. ; M.L.I. (Wisconsin) U.S.A. ; C.C.L. (UISC) Luxembourg

Türkiye Diyanet Vakfı İslâm Ansiklopedisi Kütüphanesi

Tür... İslâ... ansiklopedisi ...ütüphanesi
Sayı : 7607
Tasnif No. : 297.5 QAD.1

TAJ COMPANY

and all attempts to reconcile them have failed.

"The court may order any emergency measures that may be necessary in regard to living accommodation for the spouses, maintenance and the upbringing of the children."

Section 6 : Maintenance

Nafqah or maintenance according to the *Shari'ah* signifies all those things which are essential to support human life. In the technical terminology, it means food, clothing, and lodging excluding luxuries. There are three causes under which it arises, viz. by marriage, relationship and possession, i.e. the maintenance of one of the children of Adam, or animal held in possession (al-'Ainī, on *al-Kanz* ; Begairimee ; Ibn Ḥajar, *Tuhfah* ; Sharkawī, on *al-Taḥrīr*). The basis of the law is in the Qur'ān (cf. lxv. 6, 7, xvii 23, 24, 26).

The Wives. The husband is bound according to all schools to provide for his wife's maintenance irrespective of her private means. It is sanctioned by law that he is so bound even where the wife belongs to any other religion. The theory of the mandatory provision is that it is a recompense for the matrimonial restraint of the wife by the control of the husband. Even where she is a rich woman and he a poor man, she is absolutely entitled, if she chooses, to be provided at his expense, on a scale suitable to his means, with food, clothing, housing, toilet, necessaries, medicine, doctors' and surgeons' fees, and baths, and also the necessary servants, at least where the wife is of a social position which does not permit her to dispense with these, or in sickness. The wife need not spend a penny of her own on these objects and the arrears of the unpaid amount of maintenance are debts. The wife can sue for the same, and by the Shāfi'ī and Mālikī schools, an inability or failure to maintain is a ground for dissolution of the marriage contract itself (not accepted by the Hanafī law). The Shāfi'ī school, unlike others, has provided that maintenance is due only on a complete surrender by the wife to her husband ; the others hold that it arises from the date of contract of marriage unless there are some valid reasons otherwise.[113]

113. See for authorities *'Alamgirī*, I, 752 ; Qādī Khān, op. cit., I, 479 ; *Radd-ul-Muḥtār*, II, 1062 ; *Minhāj*, 384 f ; Abū Zayd, op. cit., Rules 139-147, 151-155 ; Muhammad Yusuf, op. cit., II, 264 ; *Shara'i'*, 304. It may be added that under Article 33 of the Mali Code, it is provided : "By marrying they jointly undertake the moral and material charge of the family, and the responsibility for feeding, maintaining and rearing their children and giving a start in life" ; the Tunisian Code says : "... the wife shall contribute to the expenses of the household if she possesses any property" (Art. 23), the provisions of the Mālikī law of these countries where the husband is given a right to live in his wife's house have been recognised with appropriation.

...ns. Maintenance should be furnished to a relation who is ...ibited degrees and who is poor and incapable of earning a ...o his or her infancy, blindness, infirmity, idiocy, or the ...a female—the maintenance being provided in proportion ...ary rights on the basis of the Qur'ān : "And he for ... begotten, i.e. the father, shall be obliged to maintain them ...the them in a reasonable manner. A mother shall not be ...count of her child ; and the heir shall be obliged to do so in ...ii. 233). He made the hereditary right a cause, so the ...ed in proportion to the cause ; and a person shall be com... because it is a right that is due. If an incapable person has ...blood, and a half-blood by the same father, and a uterine ... are solvent, then three-fifths of the maintenance is to be ... full sister, and one-fifth by the half-consanguinal sister, ...the uterine sister. If he has a brother of whole blood, and ...r, then one-sixth shall be provided by the latter, and the ... full brother. Maintenance for an incapable relative within ...grees is to be provided by a person if he is solvent, i.e. one ...ings a surplus is saved after maintaining himself and his ...g to Shāfi'ī, a person is bound to maintain his roots and ... parents and offspring).

... to award maintenance to the wife of an absentee and to ... and others. A security is taken from the wife and she has ... absentee has not provided her maintenance and that she is ...r has she been divorced or her *'iddah* expired. It is valid for ...the movable, not the immovable, property of his son, so ...or his maintenance, but not in excess. Where the judge has ...nce for the relations, after a long lapse of time, it may be ...

.... The Islamic provisions on economic system regulate the ... necessitous Muslim by the public treasury or the *Bait al-*... inciple, the Muslim countries enforcing the law have pro... ...tenance of the infirms, destitutes, etc., as State measures ...17

... rules in Makkawī, op. cit., 200-2 ; al-'Ainī, on *al-Kanz* ; Ruxton, ...f Qādrī Pāshā, 415 f. ; *Minhāj*, 302 ; *'Alamgirī*, I, 756 ; *Hidāyah*, I, ...ned Abdul 52 Bom. L R 133 (poor relations) ; Muhammad Yusuf, ...llie, op. cit., I, 463 f. ; an illegitimate son is not to be maintained ...other.

...le, see Saudi Arabian Royal Decree of 1382 H. (Rabi' I) ; for ...hor's "Shari'ah and Other Economic Systems," *The Criterion*, IV,

Türkiye Diyanet Vakfı
Kütüphanesi
İslâm Ansiklopedisi

حقوق المرأة في النظام الإسلامي

Bin iqin tarandı
A.Ç. Demirci

Nafaka (241-247)

18 MAYIS 1991

الشهيد آية الله مرتضى المطهري

ترجمة

جعفر الهدار

Türkiye Diyanet Vakfı
İslâm Ansiklopedisi
Kütüphanesi
Sayıt No. : 10846
Tasnif No. : 297.58 MUT

منشورات
مكتبة الفقيه
الكويت

ثانياً ـ هل ان كل شخص تجب نفقته على آخر يصبح مملوكاً لهذا الآخر؟ فالابناء واجبوا النفقة في الاسلام وغيره من القوانين على الاب او الابوين، فهل يصبح هذا دليلاً على ان جميع قوانين العالم تعتبر الابناء مماليك للآباء. والأب والام اذا كانا فقيرين تجب نفقتهما على الابن في الشريعة الاسلامية، دون ان يكون للابن اي حق ازاء هذه النفقة، فهل يصح لنا ان نقول: ان الاسلام يرى الأمّهات والآباء مملوكين للابن المُنفِق عليهما؟

ثالثاً ـ الا نكلّ من كل ذلك ان تقول: لِمَ لم يوجب الاسلام النفقة على الزوجة في عدة وفاة زوجها، مع انها بحاجة اكبر للمال ممّا كانت في حياة زوجها؟

يبدو ان هذه الكاتبة المحترمة تعيش في اوربا قبل مئة عام! ان علة الانفاق على المرأة ليست هي الحاجة، فلو كانت المرأة لا تتمتع بحق التملك في حياتها مع زوجها ـ من وجهة نظر الاسلام ـ يصبح الاعتراض سليماً، اذ بعد وفاة الزوج تضطرب حياة الزوجة الماليه. الا ان القانون الذي يعطي المرأة حق الملكية، وتستطيع النساء عن طريق انفاق الازواج من حفظ ثرواتهن، فلا داعي لان يمنح المرأة حق النفقة بعد ان تنتهي حياة الزوج. النفقة حق يزين حياة الزوج، فلا داعي لدوام هذا الحق بعد وفاته.

انواع النفقة

هناك ثلاثة انواع للنفقة في الاسلام:

النوع الاول ـ النفقة التي يجب ان يبذلها المالك على مملوكه، وما يبذله المالك لحيواناته ينتمي الى هذا النوع. فلاك هذا النوع من النفقة المالكية والمملوكية.

النوع الثاني ـ النفقة التي يجب ان يبذلها الاب لابنائه، في حال صغرهم او فقرهم، او التي يجب ان يبذلها الابن على ابويه في حال فقرهم. المالكية والمملوكية ليست ملاكاً لهذا النوع من النفقة، بل ملاكها حقوق طبيعية للابناء على ابائهم الذين انجبوهم، وحقوق للآباء على ابنائهم لما تحملوا من متاعب في انجابهم وتربيتهم. وشرط هذا النوع من النفقة عدم استطاعة الشخص الذي تجب نفقته.

النوع الثالث ـ النفقة التي يجب على الزوج بذلها لزوجته، ليست المالكية والمملوكية ولا الحق الطبيعي بالمفهوم المتقدم في النوع الثاني، ولا العجز والفقر ملاكاً لهذا النوع من النفقة.

فلو كانت المرأة مليونيراً، ولها وارد عظيم، ووارد الزوج قليل يجب مع ذلك على الزوج ان ينفق على اسرته و يبذل للزوجة نفقتها الشخصية.

فرق آخر بين هذا النوع والنوعين السابقين هو: ان الذي تجب عليه النفقة حينما يمتنع عن بذلها يأثم دون ان يتعلق بذمته شيء في النوعين الاولين،

K-15

النفقات وإدارتها في الدولة العباسية

من سنة ١٣٢/٣٣٤ هـ (٧٤٩/٩٤٥م)

Türkiye Diyanet Vakfı
Kütüphanesi
İslâm Ansiklopedisi

51 vd.

تأليف
الدكتور ضيف الله يحيى الزهراني

Türkiye Diyanet Vakfı
İslâm
Kayıt 5542
Tasnif No. 956.3013
ZEH.N

Mekke 1406/1986

مكتبة الطالب الجامعي

الفصل الأول

NAFAKA

النفقـــة العـــامـــة

تعريف النفقة العامة

في اللغة تعني ذهاب المال، أنفق الرجل، افتقر وذهب ماله. قال تعالى ﴿إذاً لأمسكتم خشية الإنفاق﴾(١).

وأنفق الدراهم من النفقة، والنفقة اسم من الإنفاق، وما تنفقه من الدراهم ونحوها، وأنفق المال صرفه(٢).

وهناك مَنْ اصطلح على تسمية النفقات بالمصارف أو «مصارف المال»(٣).

وقد عرفها علماء المالية العامة بأنها «مبلغ أي قدر من المال داخل في الذمة المالية للدولة يقوم الإمام أو من ينوب عنه باستخدامه في إشباع حاجات عامة وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية»(٤).

ومن خلال التعريف السابق يتضح لنا أن هناك شروطاً أربعة لاعتبار النفقة عامة وهي:

---

(١) سورة الإسراء: آية (١٠٠).
(٢) الفيروزآبادي: **القاموس المحيط**، ج ٤ص ١٢١.
(٣) الكفراوي: **سياسة الإنفاق العام في الإسلام**، ص ٥.
(٤) يوسف إبراهيم: **النفقات العامة في الإسلام**، ص ١٣٢؛ الكفراوي: **سياسة الإنفاق العام في الإسلام**، ص ٦؛ زكريا بيومي: **المالية العامة الإسلامية**، ص ٤١١.

دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م

-NIKAH
-ZIHAR
-ILA
-MEHIR
-NAFAKA
-BOŞANMA
-AİLE
-TEFRİK

٣ - ٤٩ - ١٦٠

26 OCAK 1993

اسم الرسالة	: التفريق بين الزوجين بحكم القاضي (ماجستير)
إعداد الطالب	: سعود بن مسعد بن مساعد الثبيتي
إشراف	:
تاريخ الرسالة	: ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م
مباحث الرسالة	: تتكون الرسالة من: مقدمة، وثلاثة أبواب، وخاتمة.

في المقدمة أشار الباحث إلى أن اختياره للموضوع كان نابعاً من أهميته بالنسبة للأسر الإسلامية، وكونه يعالج مشكلات زوجية قائمة، وهو ذو مساس وثيق بالحياة الاجتماعية، فمن خلاله يظهر اهتمام الإسلام بالمرأة وحفظه لحقوقها كمخلوق كريم يشكل نصف المجتمع.

وفي الباب الأول: بحث التفريق لأسباب من الزوجين، وجعل ذلك في ثلاثة فصول: هي:

التفريق للعيوب والأمراض.

التفريق للشقاق والنشوز

التفريق لعدم الوفاء بالشروط التي ليست من مقتضى العقد ولكن لا تنافيه.

أما الباب الثاني: فبحث فيه التفريق لأسباب من الزوج في ثلاثة فصول، هي:

محمد حسن الشافعي، دليل الرسائل الجامعية، في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
بجامعة أم القرى - بمكة المكرمة

دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م

التفريق لعدم النفقة، ويضم ثلاثة مباحث:

التفريق للأعسار بالنفقة.

التفريق للامتناع عن الانفاق.

التفريق للأعسار بالمهر.

التفريق للإيلاء والضرر، ويشمل:

التفريق للإيلاء والظهار والامتناع عن الوطء.

التفريق للغيبة، ويشمل: الغائب مجهول الحياة والمكان (المفقود).

والغائب معلوم المكان والحياة.

وأما الباب الثالث: فبحث فيه التفريق لخلل في العقد، ويشمل:

التفريق لفساد في العقد.

التفريق للجهل بأسبق النكاحين.

وفي الخاتمة لخص نتائج بحثه، ومنها:

إن الإسلام لم يجعل المرء رهينة عقد الزواج بل جعل لها الحق في مفارقة الزوج لأسباب مشروعة كعدم النفقة مثلاً.

إذا حلف الزوج ألا يطأ زوجته، أمهل أربعة أشهر، فإن فاء، وإلا أُمر بالطلاق، فإن لم يفعل، طلق عليه القاضي.

إذا كان للمرأة وليان، وعقدا عليها، وجهل أولهما؛ وجب فسخهما، سواء دخل أحدهما أم كلاهما أم لم يدخلا.

Mohammed Haroon
Muslims of India, Delhi-1992, s. 71.
ON:72269

Shah Bano. I am first Musalmanm then a wife. *Sunday*, 13(4), 7 Dec 1985, 35.
Shah Bano factor. *Statesman* (New Delhi), 10 Oct 1985, 6.
Shariful Hasan. Shah Bano case: A judgement fit to be overruled. *Radiance*, 21(27), 10 Nov 1985, 3.
An unreported judgement on the Islamic law of divorce. *Islamic and Comparative Law Quaterly*, 2(1), Mar 1983, 38-57.
Tahir Mahmood. Judicial activism vs judicial self-restraint. *Radiance*, 21(28), 23 Nov 1985, 8.
Tahir Mahmood. Shah Bano judgement. *Islamic and Comparative Law Quaterly*, 5(2), Jun 1985, 110-20.
Tahir Mahmood. Unreported judgement on Islamic law of divorce. *Islamic and Comparative Law Quarterly*, 2(1), Mar 1982, 38-57.
Vijay. Shah Bano again. *New Age*, 33(49), 8 Dec 1985, 16.

6.4 Muslim Law of Marriage and Divorce

Akbar Hussain. *Marriage customs among Muslims in India. A sociological study of the Shia marriage customs.* Delhi; Today and Tommorrow. 1976.
Ahmed, K.N. *Muslim law of divorce.* New Delhi; Kitab Bhawan, 1978.
Assadullah, Mir. Muslim marriage registration bill: A faux pas. *Radiance*, 17 (40), 14 Feb 1982, 9.
Carroll, Lucy. Conflict of personal laws in India and Pakistan: The case of dissolution by Talaq ya foreign civil marriage. *Islamic and Comparative Law Quarterly*, 3(3), Sep 1983, 172-91.
Correcting an anomoly. *Times of India* (New Delhi), 27 Apr 1985, 8.
Firasat Ali and **Furqan Ahmed.** *Divorce in Mohammedan Law: The law of triple divorce.* Delhi; Deep and Deep, 1983.
Jammu and Kashmir Muslim Marriage Registration Act 1981. *Islamic and Comparative Law Quarterly*, 1(4), Dec 1981, 298-304.
Jang, Mohammed Ullah. *Muslim law of marriage.* New Delhi; Kitab Mahal, 1986.
Khusro, A.M. Muslim wife's right to divorce: A note on the proper perspective. *Islamic and Comparative Law Quarterly*, 11(4), Dec 1982, 298-99.
Mathew, P.D. and **O.P. Bakshi.** *Muslim marriage and divorce.* New Delhi; ISI Pub, 1986.
Mustafa, G. Muslim wife's right to divorce. *Radiance*, 21(31), 14 Oct 1985, 10.
Raman, P. Wakf funds for women divorcees likely. *Indian Express* (New Delhi), 26 Oct 1985, 6.
Saleem Akhtar. Judgement on Muslim divorced wives: An analysis. *Radiance*, 16 (5), 15 Jun 1980, 3.

17 OCT 2001

Shenaz Sheikh. Divorce and the Muslim women. *Indian Express* (New Delhi), 24 Mar 1985, 3.
Tahir Mahmood. Another unreported Indian judgement on Muslim divorce law. *Islamic and Comparative Law Quarterly*, 2(3), Sep 1982, 213-22.
Tahir Mahmood. Halala: A misunderstood concept of Muslim Law. *Islamic and Comparative Law Quarterly*, 11(4), Dec 1982, 300-01.
Tahir Mahmood. Indian legislation on Muslim marriage and divorce. **In.** Gangrade, K.D. ed. *Social legislation in India.* New Delhi; Concept, 1978, pp. 16-29.
Unintended divorces in Islamic law: A seminar. *Islamic and Comparative Law Quarterly*, 2(3), Sep 1982, 232-38.
Verma, B.R. *Muslim marriage and dissolution.* Allahbad; Law Book Co., 1971.
Zafar, M.R. Unilateral divorce in Muslim personal law. **In.** Tahir Mahmood ed. *Islamic law and modern India.* Bombay; N.M. Tripathi, 1972. pp. 167-74.
Zeenat Shaukat Ali. Divorce and the Muslim women. *Indian Express* (New Delhi), 24 Mar 1985, 3.

-Nafeka

6.5 Muslim Law of Maintenance (of Wives)

Anand, Som. Maintenance for divorced Muslim women: New controversy. *Madhya Pradesh Chronicle*, 1 Dec 1985, 6.
Divorced Women's maintainence: A useful seminar. *Radiance*, 16(25), 2 Nov 1980, 12.
Fahad, Obaidullah. Islamic view of maintenance. *Times of India* (New Delhi), 29 May 1985, 8.
Ganai, Nisar Ahmed. Non-maintenance of a Muslim wife: A critique of the proprosed law. *Journal of Indian Law Institute*, 22(3), Jul 1980, 408-13.
Hussain, M. Basheer. Maintenance right under Muslim law. *Deccan Herald* (Bangalore), 17 Jun 1985, 5.
Kusum. Muslim wives: Maintenance after divorce. *Hindustan Times* (New Delhi), 6 May 1985, 9.
Maintenance after divorce. *Radiance*, 16(1), 19 May 1980, 2.
Parliamentary debate on maintenance of Muslim divorce. *Muslim India*, 3(30), Jun 1985, 249-52.
Rizvi, S. Ameenul Hasan. Maintenance of divorced women: Legal position. *Radiance*, 21(9), 7 Jul 1985, 3-4.
Salman Khurshid. Moulvis, maintenance and ministers. *Hindustan Times* (New Delhi), 3 Dec 1985, 9.
Sakina Hasan, A. S. C. verdict on maintenance: What Muslim women feel? *Indian Express* (New Delhi), 10 Aug 1985, 6.

اَلسَّلاَمُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ يَا سَيِّدِي فُلاَن أَوْ يَا شَيْخِي فُلاَن أَوْ»
يَا رَسُولَ اللهِ إِلَيْكَ كَذَا وَكَذَا فَإِنَّكَ تَقْبَلُ خُصُوصاً بِحَضْرَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ
وَالسَّلاَمُ»

"Allah'ın selamı, rahmet ve bereketi sizin üzerinize olsun ey efendim ya da ey şeyhim veyahut ey Allah'ın elçisi, ben size şöyle şöyle dertlerimi açıyorum" dersen, özellikle Hz. Rasûl'ün huzuruna kabul edileceğini göreceksin. Bu fayda kabir ziyaretinin en önemlilerindendir; nitekim biz bunu tecrübe ettik.

Bu eserin yazılması, hacıların ihrama girme bölgesi olan Mekke-Medine arasındaki Râbığ çölünde 1156 yılında Allah'ın yardımı ve tevfiki ile tamamlanmıştır.

D2533

MADDİ YAPILANDIRMAN SONRA ... ORTMAN

Türkiye ... Kütüphaneleri ... Müdürlüğü ... Bölüm Merkezi

İslam Hukuku Araştırmaları Dergisi, sy.13, 2009, s. 441-470 Konya

2 7 ŞUBAT 2010

USÛL VE FÜRÛUN NAFAKASIYLA İLGİLİ NAKİLLER ÜZERİNE BİR İNCELEME

Tahrîru'n-nukûl fî nafakati'l-fürû'i ve'l-usûl*

Muhammed Emin Ömer İbn Âbidîn**

Çevirenler: **Kemal YILDIZ*****

İlyas YILDIRIM****

Mehmet GAYRETLİ*****

Hamd âlemlerin Rabbi Allah'adır.

Salât ve selam, Nebiyy-i Emîn Efendimiz Hz. Muhammed'in (s.a.v.), O'nun âl ve ashâbının üzerine olsun.

Giriş

Kadîr Mevlâ'sına muhtaç kul Muhammed Emin b. Ömer Âbidin (Her nerede bulunursa Allah ona yardım etsin, her mekânda ona iyilikte bulunsun! Onu, ebeveynini, hocalarını ve onun üzerine hakkı olan herkesi bağışlasın! Âmin) der ki:

Fürûa ait eserlerin "nafaka" bölümlerinde ele alınan *usûl ve fürûun nafakası*na dair meseleler hakkında, güvenilir Hanefî imamlarımızın ku-

---

* Bu risale, İbn Âbidîn'in risalelerini bir araya getiren *Mecmû'atu Resâili İbni Âbidîn* adlı eserdeki on ikinci risale olup on üç sayfadan oluşmaktadır. Eserin baskı yeri ve tarihi yoktur.

** Tam adı Muhammed Emin b. Ömer b. Abdülaziz el-Hüseynî ed-Dımeşkî olup 1198/1784 yılında Şam'da doğdu. Zühd ve takvasından dolayı Âbidîn lakabıyla tanınan beşinci dedesi Muhammed Selahaddin'e nisbetle İbn Âbidîn diye anılmıştır. İbn Âbidîn Müftü Hasan el-Muradî zamanında fetva eminliği görevinde bulundu. 1252 tarihinde Şam'da vefat etti. bk. Ahmet Özel, "İbn Âbidîn, Muhammed Emin", *DİA*, XIX, 292- 293.

*** Doç. Dr. Rize Üniversitesi İlahiyat Fakültesi İslam Hukuku Anabilim Dalı. e-mail: *kemalyildiz1@hotmail.com*

**** Arş. Gör. Rize Üniversitesi İlahiyat Fakültesi İslam Hukuku Anabilim Dalı. e-mail: *iyildirim53@hotmail.com*

***** Dr., e-mail: *gayretlim@yahoo.com*

Dr. Said ÖZTÜRK
Askeri Kassama ait Onyedinci Asır
İstanbul Tereke Defterleri, İstanbul-1995, s.230-235.
ON: 32424 - Tasn. No: 333.95607/ÖZT.1

14 HAZİRAN 1995

C- NAFAKA

Tereke defterlerinde bulunan nafaka ile ilgili kayıtlar iki şekilde bulunmaktadır:

1- Vefat eden kişilerin umumiyetle geride kalan çocukları için çocuğun annesi veya çocuğa bakmakla yükümlü olan kişinin talebi ve hakimin de uygun görmesi ile nafaka takdiri ve nafaka davalarına ilişkin kayıtlar.

2- Vefat eden kişinin terekesinin sayımında ve özellikle tereke taşrada ise İstanbul'a naklinde hizmeti geçen kişiler ve köleler için takdir edilen ve sayımdan sonra tereke üzerinden tahsil edilen yeme içme ve taşımada kullanılan hayvanlar için yem masrafları.

Birinci durumda nafaka harcamaları direkt terekeden tahsil edilmemekle beraber, eğer terekenin sayımı vefat tarihinden ileri bir tarihde yapılmış ise geçen bu zaman zarfında çocuğun, eşin, köle ve cariyelerin yeme-içme, giyim - kuşam ve çocuğun eğitimi için harcanan paralar terekenin sayımı sırasında harcama kalemlerinden birini oluşturmaktadır.

Oluşturduğumuz tablolarda hakim kararıyla takdir edilen günlük nafaka miktarları yer almaktadır. Bu tür nafakalar, terekenin taksiminden sonra ortaya çıkan ve tediyesinde hukuki zorunluluk bulunan gider kalemlerinden birisidir. Terekelerde bulunan harcama kalemleri arasında gözükmese de, nafakanın temin kaynağı vefat eden kişinin bıraktığı terekedir. Bu nedenle tereke defterlerinde bulunan nafaka ile ilgili bilgileri bu bölüm içerisinde incelemeyi uygun bulduk.

İslam Araştırmaları Merkezi Türkiye Diyanet Vakfı Kütüphanesi

a) İslam Hukukunda Nafaka

Nafakanın tanımı :Nafaka, lügatde çıkmak, gitmek, sarfetmek manalarını ifade eder. İnfakdan isimdir. Fıkıh istilahında ise, yiyecek, elbise ve içinde durulacak ev ile bunlara tabi olan şeylerdir [1]. İslam Hukukuna göre; evlilikten itibaren kadının meşru bütün ihtiyaçları kocasına aittir ve bunun normal ödeme şekli de kocanın evinin ihtiyaçlarını bizzat karşılaması suretiyledir [2].

Meşruiyyet kaynağı : Nafaka borcu meşruiyyet kaynağını Kur'an, sünnet ve icmadan alır. Bu konuda muhtelif ayet ve hadisler bulunmaktadır.

[1] İbrahim Enis ve diğerleri, *Mucemü'l-Vasit*, İstanbul 1982, sh. 942, İbrahim Halebi, *a. g. e*, c. 1, sh. 319-325, Bilmen, *a. g. e*, c. 2, sh. 444.

[2] Aydın, *a. g. e.*, sh. 117.

[1]. Bütün İslam hukukçuları da karının nafakasının kocası tarafından karşılanması gerektiğini her zaman ittifakla kabul etmişlerdir[2].

Nafakanın sebebleri : Nafakanın sebebleri karı-kocalık, hısımlık ve müllkiyetdir. Hısımlıkdan doğan nafaka ana, baba ve evlatlarına şâmildir. Efendi kölesine mülkiyet sebebiyle nafaka borçludur. İslam Hukuku hayvan sahibini veya zilyedini hayvan için nafaka ile mükellef tutmuştur [3].

Nafakanın şümulu : Kocanın eşine temini ile mükellef bulunduğu nafaka, hayatın devamı için gerekli normal vasıtaların hepsine şamildir. Özetle;

Yiyecek ve içecekler

Giyecekler

Mesken

Tedavi ve ilaçlar

Muhtaç olduğu veya emsali sahib bulunduğu takdirde hizmetçi.

Kocanın nafaka yükümlülüğünün şartları : Kocanın nafaka yükümlülüğünün bazı şartları bulunmaktadır. Bunlar;

a) Evlilik sahih bir akit ile vücuda gelmiş olacak.

[1] Talak suresi, ayet 7. "Varlıklı olan kimse, nafakayı varlığına göre versin, rızkı ancak kendisine yetecek kadar verilmiş olan kimse, Allahın kendisine verdiğinden versin. Allah kimseye verdiği rızkı aşan bir yük yüklemez. Allah, güçlükten sonra kolaylık verir".

Bakara suresi ayet 233. "Anneler çocuklarını emzirmeyi tamamlatmak isteyen baba için, tam iki sene emzirirler. Anaların yiyecek ve giyeceğini uygun bir şekilde sağlamak çocuk kendisinin olan babaya borçtur. Herkese ancak gücü nisbetinde teklifte bulunulur".

Talak suresi, ayet 6. "Boşadığınız, fakat iddeti dolmamış kadınları gücünüz nisbetinde kendi oturduğunuz yerde oturtun. Onları sıkıntıya sokmak için zarar vermeye kalkışmayın. Eğer hamile iseler doğurmalarına kadar nafakalarını verin".

Ebu Sufyanın karısı Hind, Hz. Peygamber'e şöyle der: Ebu Sufyan cimri bir adam, onun haberi olmadan almasam bana ve çocuğuma yetecek nafaka vermiyor. Hz. Peygamber Hind'e şu cevabı verir: Normal ölçüde sana ve çocuğuna yetecek kadar al. Zikreden İbrahim Halebi, *a. g. e.*, gösterilen yer, Karaman, *Mukayeseli İslam Hukuku*, c. 1, sh. 349.

Yine Hz. Peygamber: Kadınlar hakkında Allah'tan korkun. Onlar sizin himayenizdedir. Onları Allah'a teminat vererek aldınız, uzuvlarını Allah'ın kelimesiyle helal saydınız. Onların sizin üzerinizde -durumlarına uygun- olarak yiyecek ve giyecek hakları vardır. Sünen-i Ebu Davud, Kitab el-menasik bab. 58. Nakleden Karaman, a. g. e., c. 1, sh. 286.

Hz. Peygamber'in kendi ailesinin bir senelik nafakasını "Beni Nadir" denilen bir hurmalığın mahsulunu satarak temin ettiği için bak. *Sahih el-Buhari* 11/374.

[2] Cin, *İslam ve Osmanlı Hukukunda Evlenme*, sh. 196.

[3] Cin, *a. g. e*, sh. 197.

BSOAS, c-52 (3-3), s. 430-445, 1989 (LONDON)
D.375
13 MAYIS 1997
13 EYLUL 1989

THE ROLE OF QUR'ĀN AND *ḤADĪTH* IN THE LEGAL CONTROVERSY ABOUT THE RIGHTS OF A DIVORCED WOMAN DURING HER 'WAITING PERIOD' (*IDDA*)[1]

By G. R. HAWTING

In Muslim law one of the topics of dispute which is traced back to some of the earliest authorities, and which persists as a difference between the various *madhhabs* and sects, concerns the obligations owed by her former husband towards a wife who has been divorced. Schacht attempted a summary of the positions taken in the dispute together with an explanation for them:

> The Medinese hold that the definitely divorced wife who is not pregnant, can claim from her former husband only lodging during her period of waiting (*'idda*); the Iraqians give her also the right to board. The two doctrines are based on two variants of Koran lxv.6, the Medinese on the *textus receptus*, the Iraqian on the reading of Ibn Mas'ūd. When the text of Ibn Mas'ūd was superseded in Iraq by the *textus receptus* during the reign of the Umaiyad caliph 'Abdalmalik (A.H. 65–86), this basis of the Iraqian doctrine was forgotten, and Abū Ḥanīfa was reduced to justifying it by an arbitrary interpretation of the *textus receptus* and by a tradition from 'Umar.

In other words, Schacht was of the opinion that Muslim law on this point was 'based from the beginning on the Koran' (the citation is from his chapter, 'The Koranic element in early Muhammadan law'), and he referred to it in order to illustrate how different ideas and practices could result from the early transmission of the Qur'ān in different readings.[2]

By 'lodging' Schacht was translating Arabic *suknā*, and by 'the right to board' *nafaqa*. *Nafaqa* in fact is the legal term for the maintenance owed by a man to his dependants generally, and, in the case of his wife, is often held to cover such things as food, clothing and lodging (*suknā*).[3] The fact that these two constituents of support for a dependant are so closely related, therefore, immediately raises the question of how, in practice, they may be treated separately. Can we envisage that a man would provide accommodation for his former wife (i.e., in his own home) but not provide her with such things as food? The view that a man owes one of these duties but not the other may be thought to have a legalistic flavour and to suggest that it originated in theoretical discussions among the Muslim scholars rather than in real life. How and why Muslim law distinguishes between *suknā* and *nafaqa* and treats them separately

[1] This paper was originally prepared for a colloquium on *ḥadīth* held in Cambridge in September 1985 and has benefited especially from comments made by Drs. Adrian Brockett and Patricia Crone at that time. The colloquium was organized by Drs. Patricia Crone, Martin Hinds and Gautier Juynboll, to all of whom I convey my thanks. The death of Martin Hinds on 1 December 1988 represents a sad loss to Islamic and Arabic scholarship, and I should here like to acknowledge the debt which I owe to him as my first teacher of Arabic during his appointment at SOAS from 1963–6.

[2] J. Schacht, *The origins of Muhammadan jurisprudence*, Oxford, 1967, 225.

[3] Ibn Qudāma, *Mughnī*, Cairo, 1969, VIII, 195: *lahā 'alayhi jamī'u ḥājatihā min ma'kūlin wa-mashrūbin wa-malbūsin wa-maskanin*; J. Lapanne-Joinville, 'L'obligation d'entretien (*nafaqa*) de l'épouse dans le rite malekite', *Revue marocaine de Droit*, III, 1951, 102–14; J. Schacht, *Introduction to Islamic law*, Oxford, 1964, 167. The Zaydī al-Siyāghī seems to see *nafaqa* as entailed by *suknā* rather than vice versa: *wa-idhā wajabat al-suknā wajabat al-nafaqa li-annahā tābi'atu li'l-suknā* (*Al-Rawḍ al-naḍīr*, Cairo, 1928–30, IV, 120); the close connexion between the two concepts, however, remains.

in certain circumstances will be discussed later. Here I should prefer to translate *nafaqa* by 'maintenance'.

As Schacht made clear, we are concerned, in discussing this issue, with women who have been irrevocably divorced (i.e., *al-mabtūta*) and who are known not to be pregnant. Usually it is accepted that the pregnant divorcée has a right to both *suknā* and *nafaqa* (it is disputed whether the right adheres to the woman herself or to the child within her), as does the woman whose husband still has the right to retract his divorce of her. The widow would normally be provided for by her inheritance from her dead husband. The fundamental question, then, would seem to be: does the man have to provide lodging and maintenance during the legally required 'waiting period' for a woman whom he has finally and irrevocably divorced, until she is free to re-marry, or does his liability extend to lodging only? In fact, as we shall see, the dispute is not limited to these two positions summarized by Schacht, and I shall argue that the 'Medinese' view was not the primary alternative to the 'Iraqian'.

Schacht's summary makes it clear that the Muslim scholars, when discussing this question, used both Qur'ānic texts and *ḥadīths* in support of particular views. That is, parts of the Qur'ān and reports of decisions made by the Prophet himself, or of opinions expressed by his Companions and Successors, are presented as the reason for the adoption of a particular answer to the question about the rights of a divorced woman during the period before she is allowed to marry again. What is of particular interest here is the way in which these materials, adduced as sources, are used: how the scholars refute the apparently well supported views of their opponents and produce similar 'sources' for their own doctrines. In particular I am concerned here with the question whether the Qur'ān and *ḥadīth* are in any real sense the starting point for the decisions reached. Although the issue of whether the divorced woman has a right to *nafaqa* and *suknā* during her *'idda* may be one of the minutiae of Muslim law, therefore, it raises questions which may be of wider interest regarding the origins and development of that law.

We may begin by considering the evidence that the doctrine of the 'Iraqians' was 'based on' the variant reading of Ibn Mas'ūd, as was argued by Schacht and, following him, by Coulson and Morony.[4]

The Qur'ānic verse with which the question is most frequently associated is 65:6: *askinūhunna min ḥaythu sakantum min wujdikum wa-lā taḍārrūhunna li-tuḍayyiqū 'alayhinna wa-in kunna uwlāti ḥamlin fa-anfiqū 'alayhinna ḥattā yaḍa'na ḥamlahunna*. Arberry translates: 'Lodge them (scil. 'your divorced wives during their *'iddas*') where you are lodging, according to your means, and do not press them so as to straiten their circumstances. If they are with child, expend upon them until they bring forth their burden.' The variant reading of the verse which is attributed to Ibn Mas'ūd inserts *wa-anfiqū 'alayhinna* after *sakantum* in the first part of the verse, so that it could be translated: 'Lodge them where you are lodging *and expend upon them* (or *maintain them*) according to your means . . .'

Considerable scepticism has been expressed by Burton and by Wansbrough about the authenticity of the so-called 'variant readings' of the Qur'ān, alleged survivals of the time before the text as we know it was imposed or accepted as fixed.[5] These 'variant readings' are usually associated with the names of

[4] N. J. Coulson, *A history of Islamic law*, Edinburgh 1964, 31; M. G. Morony, *Iraq after the Muslim conquests*, Princeton 1984, 436.

[5] J. Burton, *The collection of the Qur'ān*, Cambridge 1977, esp. 30–2; J. Wansbrough, *Quranic Studies*, London 1977, 44–7.

Ebru Yayınları
İncili Çavuş Sokak Birlik Han, Kat: 3
Sultanahmet — İSTANBUL

Osmanlı Kanunları Serisi: 3

NAFAKA KANUNU

Hazırlayan

ORHAN ÇEKER

Selçuk Üniversitesi İlâhiyat Fakültesi
İslâm Hukuku Öğretim Görevlisi

Türkiye Diyanet Vakfı
İslâm Araştırmaları Merkezi
Kütüphanesi

Dem. No:	52465
Tas. No:	347.LL NAF.K

EBRU YAYINLARI

İstanbul - 1985

Türkiye Diyanet Vakfı
İslâm Araştırmaları Merkezi
Kütüphanesi

DİA İslâm tarandı
A-Yücel

03 MAYIS 1994

Nafaka

كتاب النفقات

للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن مهير
الخصاف الشيباني
المتوفى سنة ٢٦١

مع شرحه

للصدر الشهيد حسام الدين أبي محمد عمر بن عبد
العزيز بن عمر بن مازة البخاري
المتوفى سنة ٥٣٦

Türkiye Diyanet Vakfı
İslâm Araştırmaları Merkezi
Kütüphanesi
Demirbaş No: 124570
Tasnif No: 297.542 HAS.K

تحقيق
الشيخ أبو الوفا الأفغاني

1984 - 1404
Beyrut

الناشر
دار الكتاب العربي

18 SUBAT 1994

Prof. M. Tayyib Okiç ARMAĞANI
[Atatürk Üniv. İslami İlimler Fakültesi] Ankara, 1978,
s. 171-224

- 080774 HASSAF
- NAFAKA

.HUSÂMU ŞEHÎDin ŞERHİYLE İMAM EL-HA-S-SÂFin ENNAFA-KÂT KİTABI

Dr. Rûhî ÖZCAN

İslam hukûku kitablarının fer"î (1) meselelere dâir olanlarının ilk devirlerdeki tedvîninde iki farklı şekil görüyoruz: Birincisi, umûmî olarak hukuk meselelerinin hemen tamâmını ele alan telif şeklidir. İkincisi, tek bir hukûkî mevzûu işleyen tasnif tarzıdır. İkinci tarza giren eserler, gününde fazla ehemmiyet arzeden hukuk meseleleri hakkındadır. Derli toplu, kusursuz, teferruatlı olarak bilinmesi lâzım gelen meselelere dâir fakîhlerimiz husûsî eserler yazmışlardır. Günümüzde mühâkemât usûlü deyebileceğimiz edebu'l-kâ-dî, vakıf hukûku adıyla ifâde edilebilecek el'ev-kâf, tevsîk hukûku denilebilecek eşşurû-t adını taşıyan kitablarımız bunlardandır.

Memleketimizde olsun, garb devletlerinde olsun, bugünkü mer'î hukuklarda fazla teferruâtı bulunmayan ve hattâ ana hatlarıyla sâdece ihtilâflı mesele olarak dâvâ tarzında kânûnî tatbîkâta mevzû yapılan nafaka hukûku, İslamda fevkalâde teferruatlı bir şekilde ele alınmıştır.

İslam hukuk anlayışında nafaka, canlıların hayâtiyetlerinin de-

(1) Kullandığımız transkripsiyon, imat imlâsıdır. En bâriz husûsiyetleri, aynı kelime veya terkîbde hem büyük ve hem de küçük Latin harfin kullanılmaması, kelime ve terkiblerin aslî lisânındaki telaffuzlarını verecek şekilde yazılması, kalın Arabca harflerden önce, bir harf enin-de çizgi, peltek ve ince olanlardan önce bir nokta kullanılmasıdır. Tamamı 9 olan bu harfler, işâretleriyle şunlardır: Kalınlar: Noktalı Hı (-h), Sad (-s), Dad (-d), Tı (-t), Zı (-z), Kaf (-k). Peltek ve inceler: Peltek Se (.s), Noktasız Ha (.h), Zel (.z). Ayın harfi üstten çift virgül, harekesiz Hemze üstten tek virgülle gösterilmiştir. (Tafsîlât için bakınız: İlmî, Millî ve Amelî Transkripsiyon İmlâsı, Rûhî Özcan, Ören Basımevi, İstanbul, 1977).

Tarandı
A. Bardakoğlu

Türkiye Diyanet Vakfı
İslâm Araştırmaları Merkezi
Kütüphanesi

THE

Muslim Law of Divorce

– Nafaka s. 710-759

03 MAYIS 1994

BY

K. N. AHMED

WITH A FOREWORD BY

Mr. Justice, S. Anwar-ul-Haq

Türkiye Diyanet Vakfı
İslâm Araştırmaları Merkezi
Kütüphanesi

Demirbaş No:	25695
Tasnif No:	297.542 AHM.M

347.66
AHM.M

KITAB BHAVAN
New Delhi-110002
1984

ed-Dirasatu'l-Islamiyye, c. XVIII / no: 6 (1983)
Islamabad-Pakistan, s. 20-64
D.544
nafaka
Özcan Ruhi
20 TEMMUZ 1994

نظام نفقات الاقارب فى الفقه الاسلامى

(٢)

الدكتور روحى أوزجان

استحقاق النفقة وسقوطها :

بدايتـــه

وقال الحنفية يستحق المنفق عليه النفقة اعتبارا من تقدير النفقة بالقضـــاء او بالتراضى حالة عدم امكان حصول أى منهما يستحقها المنفق عليه اعتبارا من توفر شروط استحقاقها .

الجمهور فلا يشترط التقدير لبداية استحقاقها واكتفى لذلك بتوفر الشروط اللازمة فى المنفق والمنفق عليه .

سقوط النفقة

هناك حالات تسقط نفقة الاقارب . وهى انواع فمنها ما يتعلق بالمنفق والمنفق عليه أو منها ما يتعلق بكل واحدمنهمـا علـى حدة ويمكن لنـــا أن نذكرهـــا على الترتيب التالى :

Bezmi Alem Üniversitesi Kütüphanesi Devriliye

أولا : الموت :

ان موت المنفق أو المنفق عليه يسـقط النفقة لانـــه ان توفـى المنفق عـــليه لاسبيل الى طلب النفقة لعدم وجـــود مستحقها ومطالبها ومصرفها . وان توفى المنفق فقـــط كذلك لاسبيل الى مطالته بالنفقة لانعـــدام ذمته بموته اذ المـــطالـــبة بشـــئ لاتجوز الافى حالة قيام الذمة فقط . وكذا تسقط النفقة ان توفى كلاهمـــا معـــا لماقلنا .

ثانيا : اسباب خاصة بالمنفق عليه :

١ ـ يساره بعد ان كان معسرا

وان نفقة الاقـــارب مـــتوقفـــة عـــلى حاجة أوفقـر أو اعسـار المنفق عـــليه وبنـــاء على ذلك يجب على المنفق أن يتحمل النفقة واذا زال الفقـــر يسقط حـــق المطالبـــة بالنفقة كمـــا اذا كان الابـن والبنـــت الصغـــير ان الفقير ان قـــد كسبـــا نفقتهما . . باشتغالهمـــا بعمـــل يناسبهمـــا فتسقط مطالبتهمـــالوالدهمـــا المنفق لان نفقتهمـــا من كسبهما .

٢ ـ قدرة المنفق عليه بعد أن كان عاجزا عن الكسب :

ان القريب الفقير الذى استحق النفقة عـــلى قريبه الموسر بسبب عجزه عـــن الكسب فانه يسقط حقـه فى المطـالبة بالنفقة ان زال عجـــزه كالفقير الذى قدرت لـــه النفقة عـــلى قريبه بسبب عمى بصره مـــثلا فـــاذا اجريت عليه عملية جراحية فصار بصيرا فانه يسقط حقه فى النفقة بنـــاء عـــلى ازالة سبب استحقاقه النفقة

Türkiye Diyanet Vakfı
İslâm Araştırmaları Merkezi
Kütüphanesi

أحكام الأسرة في الإسلام

الطلاق وحقوق الأولاد ونفقات الأقارب

دكتور أحمد فراج حسين
أستاذ الشريعة الإسلامية
عميد كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية

Türkiye Diyanet Vakfı
İslâm Araştırmaları Merkezi
Kütüphanesi
Demirbaş No: 130340
Tasnif No: 297.542 HÜS.A

١٩٩١

الدار الجامعية

Beyrut

Kütüphanesi
İslâm Araştırmaları Merkezi

NAEAKA

﴿ النفقات ﴾

* مَنْ أنفقَ نفقةً فاحتسبَها كانت لهُ صدقةً —

بخ - ك ٦٩ ب ١

* الساعي على الأرملةِ والمسكينِ كالمجاهدِ في سبيلِ الله —

بخ - ك ٦٩ ب ١

* النفقةُ على الأهلِ صدقةٌ —

تر - ك ٢٥ ب ٤٢ قا

حم - خامس ص ٢٧٩ و ٢٨٤

* أفضلُ دينارٍ يُنفقهُ الرجلُ —

حم - خامس ص ٢٧٩ و ٢٨٤

* النفقةُ في الحجِّ كالنفقةِ في سبيلِ اللهِ بسبعمائةِ ضعفٍ —

حم - خامس ص ٣٥٤

15 EKİM 1991

WENSINCK AREN JEAN, MİFTAHU KÜNUZÜ's-SÜNNE,
Trc: ABDÜLBAKİ MUHAMMED FUAD, BEYRUT 1983. ss . 505-506 DİA DM NO: 04160.

KISALTMALAR:

بخ= صحيح البخاري، مس= صحيح مسلم، بد= سنن أبي داود، تر= سنن الترمذي، نس= سنن النسائي، مج= سنن ابن ماجه، مى= سنن الدارمي، ما= موطأ مالك، ز= مسند زيد بن علي، عد= طبقات ابن سعد، حم= مسند احمد بن حنبل، ط= مسند الطيالسي، هش= سيرة ابن هشام، قد= مغازي الواقدي

140027 MARMARA
298
06 OCAK 1994

14. ERBAY, Celal (Dr.)

Marmara Üniv. İlâhiyat Fak. İstanbul 1983, 1c, XVII+303 s, eb : 23x18 cm.

Doktora tezinin adı :

" İslâm Hukukunda Evlilik ve Hısımlık Nafakası. (Kitabu'n-Nafakât ve Türk Yargı Kararları ile Mukayeseli.) "

Giriş kısmında, genel olarak nafaka, Türk medenî hukukunda, İslâm hukukunda genel anlamda nafaka ve İslâm hukukunda nafaka çeşitleri işlendi. I. bölümde, İslâm hukukunda evlelik nafakası işlenmiştir. II. bölümde; İslâm hukukunda usûl-füru' ve hısımların nafakası, genel olarak izah edildikten sonra, hukûkîliğin kaynakları üzerinde durulmuştur. Bu bölümde son olarak usûl-füru' ve civar hısımlık nafakası ile alâkalı dâvâlar hukûkî sonuçları ve tarafların hısımlık nafakası üzerindeki anlaşmaları tedkîk edilerek tez, özet mahiyetinde bir " Sonuç " la tamamlanmaktadır.

140027 – Nafaka

25 — İslâm hukukunda evlilik ve hısımlık nafakası. (Kitabu'n nafakât ve Türk yargı kararları ile mukayeseli) (*)

Celâl ERBAY
Tez. Dan.: Prof. Dr. Salih TUĞ
Kabul Tarihi :: 18.1.1984

Nafaka kavramı, çeşitleri, Türk medeni hukukunda, İslâm hukukunda nafaka; anlamı ve çeşitleri kısaca verildikten sonra birinci bölümde, islâm hukukunda evlilik nafakası, ikinci bölümde, usûl-füru' ve hısımlık nafakası işlenmiş, hukukiliğin kaynakları üzerinde durulmuştur. Ayrıca konu ile ilgili davaların hukukî sonuçları ve tarafların hısımlık nafakası üzerindeki anlaşmaları incelenmiştir.

298

Marmara Üniversitesi 1982-1986 Tez Özetleri,
Haz. Mualla Zeren, s. 46, 1987 - İstanbul.

Doktora Tezi.

28 MAYIS 1993

انظر أيضاً:
ـ الزواج
ـ الطلاق

٣١٨١ـ ابراهيم، نادية محمد. **النفقة الشرعية ووظيفتها الاجتماعية**. (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر كلية الدراسات الانسانية، ١٩٨٤م).

٣١٨٢ـ ابراهيم بك، أحمد. **نظام النفقات في الشريعة الاسلامية**. طبع بمصر.

٣١٨٣ـ ابن مهيزع، عبدالعزيزبن محمد. **النفقات الواجبة**. (رسالة ماجستير، جامعة الامام محمدبن سعود الاسلامية، المعهد العالي للقضاء، ١٣٩٥هـ).

٣١٨٤ـ البصري، الشهيد الشيخ عارف. **نفقات الزوجة في التشريع الاسلامي**. ط١: بيروت: الدار الاسلامية، ١٩٨١م، ٤٠٧ص، ١٧×٢٤سم.

٣١٨٥ـ جابر، عاشور، وعبدالكريم زيدان. **النفقات الشرعية**. بغداد: مطبعة المعارف، ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م، ١٦٤ص.

٣١٨٦ـ الحسيني الطهراني، السيد محمد حسين. **رسالة بديعة في تفسير آية «الرجال قوامون على النساء»**. ط٢: قم: دارصدرا، ١٩٨١م، ١٦٨ص، ٢٤سم.

٣١٨٧ـ السماهيجي، الشيخ عبدالله بن صالح بن جمعة، ت١١٣٥هـ. **رسالة في اجبار الزوج على الانفاق على زوجته وكسوتها**. انظر: الذريعة ١/٢٦٦، ١١/٣٠، مرآة الكتب ٣/١٣١، ٤/١٨، ريحانة الأدب ٣/٧١.

٣١٨٨ـ طالب، محمد يعقوب. **النفقة الزوجية في الشريعة الاسلامية**. (رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٠هـ).

٣١٨٩ـ القاسمي، الشيخ القاضي مجاهد الاسلام. **«تشريع النفقة في ضوء الكتاب والسنة»**. تعريب: محمد رحمة الله المظفر فوري. البعث الاسلامي. مج ٣٦: ع٦ (صفر ١٤١٢هـ = اغسطس، سبتمبر ١٩٩١م)، ص٥٥ـ٦٣.

٣١٩٠ـ الكرمانشاهي، محمدبن عاشور. **رسالة في نفقة الزوجة**. مخطوطة في: مكتبة حفيدة الشيخ جعفر (سلطان العلماء) بطهران. انظر: الذريعة ٢٤/٢٦٧.

عبدالجبار الرفاعي، موسوعة مصادر النظام الاسلامي، ج. السادس، "المرأة والاسرة في الاسلام"، قم ١٤١٧، İSAM KTP 070926

Nafaka

نفقة الزوجة

١٥٣٠ـ البصري، الشهيد الشيخ عارف. **نفقات الزوجة في التشريع الاسلامي**. ط١: بيروت: الدار الاسلامية، ١٩٨١ م، ٤٠٧ص، ٢٤سم.

١٥٣١ـ طالب، محمد يعقوب. **النفقة الزوجية في الشريعة الاسلامية**. (ماجستير، الجامعة الاسلامية، ١٤٠٠هـ).

١٥٣٢ـ الكرمانشاهي، محمد بن عاشور. **رسالة في نفقة الزوجة**. مخطوط في: مكتبة حفيده الشيخ جعفر (سلطان العلماء) في طهران. انظر: الذريعة ٢٦٧/٢٤.

5171

21 ARALIK 2000

عبدالجبار الرفاعي، موسوعة مصادر النظام الاسلامي، ج. الثالث، "القضاء والفقه الجنائي"، قم١٤١٧، İSAM KTP 070923

Nafaka

النفقات الشرعية

١٥٢٢ـ ابراهيم، نادية محمد. **النفقة الشرعية ووظيفتها الاجتماعية**. (ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الانسانية، ١٩٨٤م.).

١٥٢٣ـ ابراهيم بك، أحمد. **نظام النفقات في الشريعة الاسلامية**. طبع في: مصر.

١٥٢٤ـ ابن مهيزع، عبدالعزيز بن محمد. **النفقات الواجبة**. (ماجستير، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، المعهد العالي للقضاء، ١٣٩٥هـ).

١٥٢٥ـ جابر، عاشور، وعبدالكريم زيدان. **النفقات الشرعية**. بغداد: مطبعة المعارف، ١٣٧١ هـ = ١٩٥٢م، ١٦٤ص.

١٥٢٦ـ الزهراني، سعيد درويش. **نظام نفقة الاقارب في الاسلام**. (ماجستير، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٠هـ).

١٥٢٧ـ الطريقي، عبدالله بن عبدالمحسن. **«نفقة المرأة الواجبة على نفسها في الفقه الاسلامي»**. البحوث الاسلامية: ع ١٩ (١٤٠٧هـ)، ص٢٨٥ـ٣١٧.

١٥٢٨ـ الطريقي، عبدالله. **«النفقة الواجبة على المرأة لحق الغير»**. البحوث الاسلامية: ع ٢٢ (١ / ١٩٨٨ م)، ص١٦٨ـ٢٣٨.

١٥٢٩ـ القاسمي، الشيخ القاضي مجاهد الاسلام. **«تشريع النفقة في ضوء الكتاب والسنة»**. تعريب: محمد رحمة الله المظفر فوري. البعث الاسلامي. مج٣٦: ع٦ (صفر ١٤١٢هـ = اغسطس ـ سبتمبر ١٩٩١م)، ص٥٥ـ٦٣.

>171.

21 ARALIK 2000

عبدالجبار الرفاعي، موسوعة مصادر النظام الاسلامي، ج. الثالث، "القضاء والفقه الجنائي"، قم١٤١٧، İSAM KTP 070923

Nafaha

2 : ARALIK

المحاسبة على النفقات

٢٩٤٢ـ شحاتة، حسين حسين. المحاسبة على النفقات في الاسلام. جامعة الامارات العربية المتحدة، ١٩٨٠م.

٢٩٤٣ـ المحاسبة على النفقات (التكاليف) في الاسلام. أبو ظبي: كلية العلوم الادارية والسياسية، جامعة الامارات العربية المتحدة.

-265

عبدالجبار الرفاعي، موسوعة مصادر النظام الاسلامي، ج. الاول، "الاقتصاد الاسلامي"، قم ١٤١٧. 070921 KTP İSAM

140027 NAFAKA

30. ÖZCAN, Ruhi (Dr.)

Atatürk Üniv. İlâhiyat Fak. Erzurum 1976, 1 c, 145 s, eb: 23x30 cm.

Doktora tezinin adı :

" İslâm Hukukunda Karı-Koca Nafaka Mükellefiyeti. "

Umumî hükümlerden sonra evlilik, iddat nafakaları, nafaka hakkının bulunup bulunmadığı haller, zevc için nafaka takdiri, zevcenin kisvesi ve zevce hizmetçisinin nafakası. Zevcenin mesken nafakası, kocanın zevcesi için yoldaş temini mükellefiyeti.

Karı-koca mükellefiyetinde mahkemenin yeri ve nafaka dâvâları. Nafaka takdiri mevcut olan kocayla ilgili nafaka takdiri. Nafaka mükellefiyetini etkileyen iddet, gebelik ve evlelik dâvâları. Kocanın nafakadan aczi veya imtinâı ve bu sebeple hacr ve hapsi konuları incelenerek tez, özet mahiyetinde bir " Sonuç " la tamamlanmaktadır.

06 OCAK 1994

31 ÖZCAN, Ruhi (Dr.)

Atatürk Üniv. İlâhiyat Fak. Erzurum 1980, 1 c, 292 s, eb: 30x23 cm.

Doçentlik tezinin adı :

" İslâm Hukukunda Hısımlık Nafakası."

Giriş kısmından sonra, islâm hukukunda nafaka ve çeşitleri üzerinde durulmuştur, İslâm hukukunda hısımlık nafakasının hukûkî mahiyeti özellikleri , hısımların nafaka alacaklısı ve borçlusu olma durumları, hısımlık nafakası dâvâları ve nafakanın sülha konu olması mevzuları incelendikden sonra tez, genel mahiyette bir " Sonuç " la tamamlanmaktadır.

FASIL 339

TÜRK AİLE YASASI

(8/80 ve 30/82 sayılı Yasalarla değiştirilmiş şekliyle)

KIBRIS TÜRK MÜSLÜMAN TOPLUMUNUN EVLENME VE BOŞANMA KONULARINI VE BENZERİ KONULARI DÜZENLEYEN YASA.

29 Ocak 1951 — 4/51, 63/54

Kısa İsim

1. Bu Yasa, Türk Aile (Evlenme ve Boşanma) Yasası olarak isimlendirilir.

I. KISIM
Başlangıç Kuralları

Tefsir

2. Bu Yasada metin başka türlü gerektirmedikçe:- "evlendirme memuru" bu Yasa kuralları uyarınca evlendirme memurlarına verilen görevleri yapan veya yetkileri kullanan Türk Aile Mahkemesi Yargıçlarını anlatır ve bu Yasa amaçları için evlendirme memurluğu yapmak üzere böyle bir yargıç tarafından atanan kişileri de içerir;

Fasıl 338

"Mahkeme" Türk Aile Mahkemeleri Yasası uyarınca kurulan ve bu Yasanın ilgili olduğu konularda yargı yetkisi kullanan bir Türk Aile Mahkemesi Yargıcını anlatır.

Yasanın Uygulanması

3. Bu Yasa kapsamına giren herhangi bir konudaki taraflardan en az biri Kıbrıs'ta sakin ve İslam dinine bağlı bir Türk olan tüm meselelerde bu Yasa uygulanır ve bu Yasa başka hiçbir meseleye uygulanmaz.

II. KISIM
Nişanlanma

Evlenme Sözü

4. Nişanlanma, bir erkek ile bir kadının birbirleri ile evlenmelerine ilişkin karşılıklı söz vermeleridir.

Evlenme sözünü tutmamak.

5. (1) Evlenme sözünün özel bir surette yerine getirilmesini isteyen bir dava getirilemeyeceği gibi, (2). fıkraya bağlı kılınması koşuluyla evlenme sözünün tutulmaması nedeni ile ödenmesi, koşula bağlı ya da koşulsuz herhangi bir tazminat istemi için de dava açılmaz.

محمد رواس قلعةجي، الموسوعة الفكهية الميسّرة، المجلد الاوّل،
بيروت ٢٠٠٠ . ص. 243-246
İSAM KTP DN. 81566

Nafaka

إعسار:

١ ـ **تعريف:** الإعسار هو العجز في الحال عن أداء ماترتب في الذمة من حقوق مالية.

٢ ـ **إثبات الإعسار:** إذا عُرف الشخص باليسار، فادعى الإعسار، فإنه لا يكلف بإقامة البينة على إعساره، فإن أقام البينة، فإن الإعسار لا يثبت حتى يعرف الشهود مقدار الدين المطالب به، ويشهدوا أنه غير قادر على وفائه، أما إن لم يعرفوا مقدار الدين، فلا بد لهم من أن يشهدوا أنه غير قادر على وفاء شيء من الديون؛ فإن عجز عن البينة، فإن مدعي اليسار يكلف بإثبات يساره بالبينة، فإن أقام البينة على اليسار حكم القاضي باليسار، لما في بينة اليسار من الزيادة، وإن عجز كلاهما عن البينة، يكلف المعسر باليمين على إعساره، فإن حلف حكم القاضي بإعساره، فإن امتنع عن اليمين: حبسه القاضي حتى يحلف أو تقوم البينة على إعساره.

وإن أقر باليسار عند قاض، ثم ادعى الإعسار عنده أو عند قاض غيره، فلا تقبل دعواه إلاّ إذا بيَّن السبب الذي أزال اليسار.

٣ ـ **آثار الإعسار:** يترتب على الإعسار الآثار التالية:

أ ـ **فسخ العقود القابلة للفسخ:** فإن أعسر المشتري بالثمن قبل قبض المبيع كان للبائع حق فسخ البيع؛ وإن ظهر إعسار المحال عليه فسخت الحوالة؛ وإن أعسر الزوج قبل الدخول بمهر زوجته المقدم، كان لها فسخ النكاح؛ وإن أعسر بنفقتها كان لها فسخ النكاح أيضاً، ولكنه إن أعسر بصدقة الفطر عنها، لم يكن لها حق فسخ النكاح، وتخرجها هي عن نفسها.

ب ـ **إنظار المعسر:** إذا ثبت إعسار المدين عند الحاكم لم يجز لأحد من الدائنين مطالبته، بل وجب عليهم إنظاره إلى حين اليسار، أو تقسيط الدين عليه إن كان ذلك ممكناً، لقوله تعالى في سورة البقرة/ ٢٨٠ ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾، ولا يجوز حبسه، لأن حبسه تعطيل له عن الاكتساب الذي يكون به الوفاء.

جـ ـ **لزوم التكاليف المالية في الذمة إلى حين القدرة على الأداء،** ومن ذلك:

١) النذر: كما إذا نذر صدقة فأعسر بها.

٢) والكفارات المالية التي لا بدل لها، ككفارة إفساد الحج بالوطء، وكفارة الحنث باليمين للعاجز عن الصيام. أما الكفارات المالية التي وجبت عليه حين اليسر فلم يخرجها، فأعسر، لم يجزئه عنها بدلها غير المالي، وتبقى في ذمته إلى أن يوسر.

٣) والفدية، كفدية العاجز عن الصيام.

٤) والنفقات المستحقة بالفقر، كالنفقة على ذي الرحم المحرمة، دون النفقات المستحقة بالاحتباس، كالنفقة على الزوجة، لما فيها من معنى المعاوضة، والحقوق المالية المستحقة بالمعاوضة لاتسقط بالإعسار.

٥) ويستثنى من ذلك الزكاة إذا وجبت على المكلف ثم أعسر وتلف أصل المال الذي وجبت فيه الزكاة، فإنها تسقط عنه تخفيفاً عنه، ولا تجب في ذمته.

د ـ **فك الاحتباس الموجب للنفقة:** إن أعسر الزوج بنفقة زوجته، وطلبت الزوجة الطلاق وجب عليه إما الإنفاق بالاستدانة أو غيرها، أو الطلاق؛ وإن رضيت المقام عنده مع إعساره، ثم بدا لها فسخ النكاح كان لها ذلك، ومن حبس حيواناً كالهرة أو الطائر في القفص وأعسر بالإنفاق عليه، وجب عليه بيعه إن

15 MAR 2002

محمد رواس قلعةجي، الموسوعة الفكهية الميسّرة، المجلد الثاني، بيروت ٢٠٠٠ . ص. 1894-98.
İSAM KTP DN. 81567

Nafaka

نَفَقَة:

١ ـ **تعريف:** النفقة هي الإدرار على الشيء بما فيه بقاؤه.

٢ ـ **حكمها:**

أ ـ النفقة قد تكون فرض عين كإنفاق الإنسان على نفسه، أو على زوجته، أو أقاربه ـ على التفصيل الذي نذكره ـ أو على مضطر لو تُرك الإنفاق عليه لهلك، إذا تعين عليه الإنفاق عليه، وقد تكون فرض كفاية كالنفقة على المضطر، فالنفقة واجبة على المسلمين جميعاً، فإن قام بها بعضهم سقطت عن الباقين؛ وقد تكون مستحبة كالإنفاق على المساكين الذين لم تتعين نفقتهم عليه.

ب ـ إذا امتنع عن النفقة الواجبة مع قدرته عليها حبس حتى يؤديها، فإن امتنع فإنه يضرب كل يوم ضرباً لا يبلغ الحد حتى يؤديها، فإن كان له مال فإنه يجبر على بيع ماله لأداء ما وجب عليه من النفقات.

جـ ـ من عليه نفقة واجبة فليس له أن يتبرع أو يتصدَّق بما يخل بهذ النفقة الواجبه، أو يجعله غير قادر على الوفاء بها.

٣ ـ **الواجب في النفقة:** تشمل النفقة: الطعامَ والشراب والكسوة والسكنى والتداوي والحاجياتِ الأخرى كأجور المواصلات الضرورية، وأدوات التنظيف، وأدوات التبريد في البلاد الحارة التي لا يستغني أهلها عن التبريد، ونحو ذلك، وتشمل إضافة إلى ذلك التزويج للآباء والأبناء، دون بقية الأقارب، لأن الحاجة إلى الزواج كالحاجة إلى الطعام والشراب.

وليس للنفقة حدٌّ معين، وإنما هي مقدَّرة بالكفاية من ناحية الكمِّيَّة، وبالقدرة المالية للمنفق من الناحية النوعيَّة، لقوله تعالى في سورة الطلاق/ ٧ ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا﴾.

٤ ـ **سبب وجوب النفقة:** تجب النفقة بأحد الأسباب التالية:

أ ـ **الاحتباس:** فمن احتبس إنساناً أو حيواناً لمصلحته فعليه نفقته، ومن هذا النوع من النفقة: نفقة الزوجة، ونفقة الحيوان المحتبس، كالطائر المحتبس في القفص للاستمتاع بصوته أو حركاته.

ب ـ **الفقر:** ومن ذلك النفقة على الولد، والنفقة على الوالدين والنفقة على الأقارب، فإن الغني من هؤلاء لا تجب له النفقة على غيره ولو كان أباً أو ابناً أو قريباً.

جـ ـ **الاضطرار:** ومن ذلك من اضطر إلى دواء عند شخص وهو مستغن عنه، ولا يوجد منه عند غيره، وجب على من هو عنده أن يبذله للمضطر، فإن كان موجوداً عند غيره أيضاً وجب وجوباً كفائياً على من هو عنده أن يبذله للمضطر.

٥ ـ **المنْفَق عليه:**

أ ـ **النفقة على النفس:** نفقة المرء على نفسه واجبة، سواء كان المرء صغيراً أو كبيراً، ولا يكلف شخص بالإنفاق على شخص آخر قادرٍ على الإنفاق على نفسه. والنفقة على النفس مقدمة على غيرها من النفقات الواجبة، فهي مقدمة على النفقة على الولد، وعلى النفقة على الوالدين، وعلى النفقة على الزوجة.

ب ـ **نفقة الزوجة:**

١) نفقة الزوجة واجبة على زوجها حتى ولو كانت الزوجة غنية، سواء كان الزوج صغيراً أو كبيراً، غنياً أو فقيراً.

٢) وتجب نفقة الزوجة من حين انتقال الزوجة إلى بيت الزوجية، وليس من حين عقد الزواج، لأن الزوجة تستحق هذه النفقة بحبسها نفسها على زوجها، ولا احتباس قبل الانتقال إلى بيت الزوجية.

٣) والنفقة على الزوجة مقدمة على النفقة على الأولاد والوالدين والأقارب لأنها في مقابل الاحتباس.

٤) إذا أدى الزوج الواجب في النفقة، فليس عليه أن يسوي بعد ذلك في النفقة بين زوجاته، لأن لبس زوجته المدنية يختلف عن لبس زوجته البدوية، وفرش بيت هذه يختلف عن فرش بيت تلك، وفي التسوية بينهن حرج.

٥) تسقط نفقة الزوجية بنشوز الزوجة (ر: نشوز).

٦) إن أعسر الزوج بالنفقة والزوجة غنية وجب عليها أن تنفق عليه وعلى نفسها

15 MAYIS 2002

Nafaka

N

NADIRA.

2. In Swahili literature.

The word *nādira* is not well known in Swahili except in scholarly circles. The Swahili word *ngano* (common also in other Bantu languages) is in use for all invented tales including fables, as opposed to *hadithi*, which originally referred to Islamic legends about the Prophet Muḥammad and the characters he used to discuss with the *Ṣaḥāba*, while seated in the mosque at Medina after prayers. Today, such *hadithi* contain some of the most fantastic adventure tales, including the exploits of ʿAlī against the *djinn* and *shayāṭīn*. Next to Arabian tales, such as Madjnūn and Laylā, there are tales of Persian origin circulating on the Swahili coast, such as those of Sendibada (= Sindbād) or Farhād and Shīrīn. India is richly represented as a supplier of motifs for the Swahili storytellers. Fables from the *Pančatantra*, such as that of the monkey and the crocodile (who has become a shark in the Swahili version) are well known in Swahili, although they may have come via the Persian version of this work, the *Anwār-i Suhaylī*. Curiously, the Arabian version, *Kalīla wa-Dimna* [*q.v.*], is not known in Swahili. Some tales even go back to Sanskrit literature, such as the Tale of the Three Magic Objects from the *Vetālapancawiṃśatikā*, or the Tale of Moses (i.e. the Prophet Mūsā) and the two Angels, ultimately based on the Sanskrit *Kathāsaritsāgara*.

Swahili scholars are very well read in Arabic traditional literature, especially the *Ḳiṣaṣ al-anbiyāʾ* [*q.v.*], Creation and cosmology (*ibdāʿ wa-ʿilm al-samawāt*), the *Sīra*, *Mawlid*, *Miʿrādj*, and the fabulous tales of al-Iskandar and Nabī Sulaymān.

Finally, there is the vast African heritage of narration, which includes fables for children including the Aesop-type tales, as well as bloodcurdling stories about ghosts and monsters of every description; purely African, fresh original, well-structured tales of wonders.

Bibliography: E. Steere, *Swahili tales*, London 1869; C.B. Büttner, *Lieder und Geschichten der Suaheli*, Berlin 1894; C. Velten, *Märchen und Erzählungen der Suaheli*, Berlin 1898; L. Reinisch, *Die Somali Sprache. I. Texte*, Vienna 1900; Velten, *Prosa und Poesie der Suaheli*, Berlin 1907; C. Meinhof, *Afrikanische Märchen*, Jena 1917; E. Cerulli, *The folk literature of the Galla of Southern Abyssinia* (Harvard African Studies, III) Cambridge 1922; Alice Werner, *Myths and legends of the Bantu*, London 1933; M.M. Moreno, *Favole e rime galla*, Rome 1935; E. Damman, *Dichtungen in der Lamu Mundart des Suaheli*, Hamburg 1940; idem, *Die Quellen der Suahelidichtung*, in *Isl.*, xxvi (1942), 250-68; J.W.T. Allen, *Tendi*, London 1971; H.T. Norris, *Saharan myth and saga*, Oxford 1972; J. Knappert, *The epic in Africa*, in *Jnal. of the Folklore Inst.*, iv/2-3 (Bloomington 1967), 171ff.; idem, *The Qiṣaṣu 'l-Anbiyā'i as moralistic stories*, in *Procs. of the Seminar for Arabian Studies*, vi (London 1976), 103-16; idem, *Epic poetry in Swahili and other African languages*, Leiden 1983; idem, *Islamic legends*, Leiden 1985; idem, *Kings, gods and spirits from African mythology*, London 1986; idem, *Myths and legends of the Swahili*, Nairobi 1986.

(J. Knappert)

al-NADJĀSHĪ, Ḳays b. ʿAmr al-Ḥārithī, Arab poet of the 1st/7th century, probably called by this epithet because of his dark skin inherited from his Ethiopian mother, d. 49/669.

Born in Nadjrān, he and his clan became converts to Islam at Medina in 10/632. His bellicose nature led him to compose virulent satires against ʿAbd al-Raḥmān b. Ḥassān b. Thābit, who replied with the aid of his father. On the advice of al-Ḥuṭayʾa and Ḥassān [*q.vv.*], the caliph ʿUmar had al-Nadjāshī imprisoned for his invectives against the B. ʿAdjlān and their poet Ibn Muḳbil [*q.v.*]. At the battle of Ṣiffīn, he joined ʿAlī and exchanged verses of a politico-religious nature with Muʿāwiya's poets, notably Kaʿb b. Djuʿayl. However, he left ʿAlī's side after the latter had him flogged for drinking wine during Ramaḍān, and he went over to Muʿāwiya's army, eventually dying at Laḥdj in Yemen.

Al-Nadjāshī's poetic œuvre does not seem to have been gathered together in a *dīwān* by the early philologists, although Ibn al-Nadīm, *Fihrist*, ed. Cairo, 157, mentions a *kitāb al-Nadjāshī* attributed to al-Madāʾinī. Modern authors, such as Schultess, Cheikho and al-Nuʿaymī have endeavoured to piece together his surviving verses, and Ṭ. al-ʿAshshāsh, S. Ghurāb and S. Bakkārī have tried to reconstitute the *dīwān*, based on some 50 sources, in *Annales de l'Université de Tunis*, xxi (1982), 105-201, comprising 333 verses in 64 pieces of unequal length from one to 43 verses. His themes are the usual main poetric ones: satire, praise, *fakhr*, elegy and erotic poetry, with his poetry reflecting the main phases of his life and times. Following al-ʿĀmilī, *Aʿyān al-Shīʿa*, xliii, 368-9, he may be considered as one of the main pro-ʿAlid poets of the period before 50/670, with his eulogies of ʿAlī and his supporters and insults against Muʿāwiya and his partisans at the time of Ṣiffīn forming over half of his surviving verses.

Bibliography: See, in addition to the works mentioned above, Brockelmann, S I, 73; Ziriklī, *Aʿlām*², vi, 58; Blachère, *HLA*, ii, 320; Sezgin, *GAS*, ii, 307-8; and El Achèche, doctorat d'état thesis, *La poésie shīʿite jusqu'au IIIe siècle de l'Hégire*, Paris 1988, unpubl., and corpus of Shīʿī poetry to the 3rd century A.H., *Ashʿār al-tashayyuʿ*, Beirut 1997.

(Taïeb El Achèche)

NADJĪB KHĀN (see NADJĪB AL-DAWLA).

NAFAḲA (A.), in Islamic law, maintenance, i.e. of the necessities of life, consisting of food, clothing and shelter. The obligation to provide for a person's maintenance arises from kinship, ownership and marriage.

Kinship

Fathers are obliged to provide for their children, unless the latter have sufficient property to support themselves. The obligation lasts with regard to boys until puberty, and regarding girls, until they marry and their marriage is consummated. After puberty, boys are entitled to maintenance from their fathers if they are physically or mentally unfit to support themselves and their fathers have sufficient means. According to all schools of jurisprudence, children

el-Mesrik, 36/4, 1938 Beyrut
Nafaka

الباب الرابع

النفقة

الفصل الاول

احكام عامة

١ – اهمية درس النفقة

تناولنا في الابحاث السابقة درس علاقات الابناء بوالديهم من حيث النفس والمال ، فلم يبقَ لنا الّا ايضاح نقطة هامة تمت بصلات الى ولاية الآباء المزدوجة ، وهي جمع الاحكام المختصة بالنفقة وتنظيمها من حيث يظهر بوضوح ما يترتب للابناء على والديهم وللآباء على ابنائهم . ولا شك في ان البحث في النفقة ضروري للالمام بجميع احكام السلطة الابوية ، فان له فوائد عملية قد تفوق على فوائد اي باب آخر من هذا الدرس .

٢ – تحديد النفقة

النفقة لغةً ما ينفقه الانسان على عياله . وشرعاً هي الطعام والكسوة والسكنى . وتستعمل احياناً بمعنى الطعام وحده ، ولذا يعطفون عليها الكسوة والسكنى ليتم المعنى المقصود[1] وفي الافرنسية تسمى النفقة طعاماً (aliments) ، ويسمى الواجب بتقديمها (obligation alimentaire) وقد حددت في كتب القانون : النفقة مبلغ من المال يحتاج اليه شخص فقير ليعيش عيشة متناسبة مع مركزه الاجتماعي[2] .

وتمتاز النفقة عن غيرها من علاقات الابناء بالآباء انها متبادلة بينهم جميعاً ، فكل فريق مضطر الى تقديم النفقة للفريق الثاني المحتاج اليها .

١) ابن عابدين ٢ : ٦٦٨ ؛ وقدوري ٩٥ ؛ وكسبار ١٥
٢) Colin et Capitant, *Droit civil*, I, 375

٣ – اساس النفقة

من العدل ان يتعاون الآباء والابناء في اسباب معيشتهم لان الصلات التي تربطهم وثيقة ، والواجبات المفروضة عليهم ناتجة عن حنوّهم وضرورة تكاتفهم . فالاب مضطر الى تقديم نفقة ابنه لانه هو علة وجوده ، والابن مضطر الى تقديم النفقة لوالديه لان لهما عليه افضالاً مادية وادبية لا سبيل لنكرانها . غير ان الشارع المسلم يبني احكام النفقة على اساس آخر فيقول : « النفقة تجب على القريب لقريبه باعتبار الحاجة والكفاءة ، وتجب على الزوج للزوجة معاوضةً عن الاحتباس . ولهذا ، لو سرقت نفقة القريب قبل مضي الوقت يعطى له غيرها . اما لو سرقت نفقة الزوجة فلا يعطى لها غيرها ما لم يمضِ الوقت . »[1] فالفرق اذن اساسي بين حالة الزوجة وحالة الابناء ، وما من شك ان هذه النظرة لحالة الزوجة لا تعطيه الاعتبار الذي تستحقه .

٤ – لمن تلزم النفقة

« نفقة الغير تجب على الغير باسباب ثلاثة : زوجية ، وقرابة ، وملك . »[2] ولا اهتمام لنا الآن بالنفقة على الزوج والعبد ، ولذا فنحن لا نتعرض الا للاصول والفروع . قال ابن عابدين :

« تجب النفقة بانواعها الثلاثة على الحر لطفله ذكراً كان او انثى منذ يسقط من بطن امه الى ان يحتلم »[3] . وتجب للولد الكبير العاجز عن الكسب كالانثى مطلقاً ، والزمين ، ومن يلحقه العار بالتكسب ؛ ولا نفقة على الحر لاولاده من الامة ولا على العبد لاولاده ولو من حرة . وعلى الكافر نفقة ولده المسلم . واذا « نشزت » البنت عن طاعة زوجها ، فتجب نفقتها عند بعض الائمة ، ولا تجب عند غيرهم . اما طلاب العلم ففي النفقة عليهم تردد « لفسادهم في هذا الزمان » ، والافضل ان لا ينفق على ذوي الرشد المشتغلين بالادب والفقه[4] .

١) كسبار ٢٩ (نقلاً عن رد المحتار) ؛ وقدوري ٩٥ ؛ وابن عابدين ٢ : ٧٢٩
٢) ابن عابدين ٢ : ٦٩٨
٣) ابن عابدين ٢ : ٧٢٧
٤) ابن عابدين ٢ : ٧٢٩ و ٧٣٠

DS 7

Tarih Dergisi, Sayı 50 (2009 / 2), İstanbul 2010, s. 87-120

KIBRIS ŞER'İYE SİCİLLERİNE GÖRE XVIII. YÜZYILIN İKİNCİ YARISINDA KIBRIS'TA AİLE

Mehmet DEMİRYÜREK*

Özet

Bilindiği üzere aile toplumun temelidir. Bu çalışmada aile ile ilgili olarak evlenme, çocuk sayısı, boşanma, miras paylaşımı, nafaka, mehr-i müeccel ve vasî tayini konuları üzerinde durulacak ve XVIII. yüzyılın ikinci yarısında Kıbrıs'ta ailenin yapısı ve işleyişi ortaya konulmaya çalışılacaktır. Kaynak olarak Kıbrıs Şer'iye Sicilleri kullanılacaktır.

Anahtar Kelimeler: Aile, Kıbrıs, Evlenme, Boşanma, Nafaka.

(140027)

1. Evlenme

Kıbrıs'ta muhtemelen tüm nikâh akitleri mahkemede, Kadı huzurunda yapılmıyordu. Çevikel'e göre[1] iki yetişkinin şahitliği ile evlilik akdi gerçekleşebiliyordu[2]. Aslında mahkeme huzurunda yapılan evlilikler ayrıca bir masrafı gerektiriyordu. 30 Cemaziyelevvel 1199 [10 Nisan 1785] tarihli bir fermana göre nikâh akdi Kadı huzurunda yapıldığında "*resm-i akd-i nikâh*" adlı

* Doç. Dr., Lefke Avrupa Üniversitesi, Fen-Edebiyat Fakültesi (KKTC). mehmetdmryrk@gmail.com / mdyurek@lefke.edu.tr.

1 Nuri Çevikel, *Kıbrıs Eyaleti 1750-1800*, Doğu Akdeniz Üniversitesi Basımevi, Gazimağusa 2001, s. 185.

2 "*Evlenme için çoğunlukla nikâhın mahkeme siciline kaydedilmesi gerekiyordu. Ama bu tip kayıtlara her sicilde bolca rastlanmaz. Sicile kayıt edilmeyen nikâh da sözlü rıza ile cemaat nezdinde meşruiyyet kazanmış demektir.*" İlber Ortaylı, *Osmanlı Toplumunda Aile*, Pan Yayıncılık, İstanbul 2001, s. 69.

D 390
Nafaka 140027

جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون بطنطا

Türkiye Diyanet Vakfı
Kütüphanesi
İslâm Araştırmaları Merkezi

مجلة
كلية الشريعة والقانون
بطنطا

مجلة علمية محكمة

العدد الثاني والعشرون
١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م
الجزء الأول

نفقة الزوجة
ومايتعلق بها من أحكام
دراسة فقهية مقارنة

إعداد
الدكتورة/ نادية أبو العزم السيد حسن
الأستاذ المساعد بقسم الفقه المقارن
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات بالمنصورة

s. 669-770

على هدى الرسول الكريم ، وما ورد عنه من القول والعمل . وما كان عليه الرسول ﷺ في حياته ؛ لكي يتحقق الأمل المنشود ، وهو أن ترتفع راية الإسلام ، وأن تكون العزة لله ولرسوله وللمؤمنين .

وستلمس أيها القارئ العزيز في هذا العدد الجهد المبذول واضحا لمواصلة السير بالمجلة إلى الأفضل والأحسن في نشر اللغة العربية وعلومها وآدابها والفكر الإسلامي الصحيح . ويسعدنا أن نعرف الرأى فيما نقدمه، فالرأى الصائب والنقد الهادف البناء ، والتوجيه السديد نضعه في موضعه اللائق به – إن شاء الله – أسعد الله الجميع ، ووفقنا إلى خدمة طلاب العلم والدين .

إننى أوجه شكرًا بالغًا لكل من بذل جهدا فى هذه المجلة وبخاصة الباحثون الذين قدموا جهدا علميا يستحق أن يقدم لقارئ هذه المجلة ، ولأسرة المجلة خالص الشكر والتقدير أن قدموا لنا أبحاث السادة العلماء فى مجلدين لأول مرة ، لتكمل الفائدة ويعم النفع .

والله الموفق لما يحبه ويرضاه .

المشرف العام على المجلة

أ.د. محمد صالح توفيق

عميد كلية دار العلوم

Türkiye Diyanet Vakfı İslâm Araştırmaları

Mecelletü Küliiyeti Dari'l-Ulum, sy. 65/1, 2012 Kahire

دين النفقة الزوجية

بين

الأداء والإبراء

-Mnafik (132531)
-Nafaka 140027

د. محمد قاسم المنسي(*)

مقدمة :

١- من الحقوق التي قررتها الشريعة للزوجة على زوجها حقُّ النفقة، بما يشمله ذلك من طعام وكساء وسُكنى، وغير ذلك مما يلزمها في معيشتها بالمعروف، وذلك حسب ما ورد في كتب الفقه المختلفة.

٢- وقد ثبت هذا الحق بنصوص متعددة في القرآن والسنة، كما ثبت بإجماع المسلمين من عصر الصحابة.

٣- أما سبب وجوبه فهو أن الشريعة ألزمت المرأة بالقرار في بيت الزوجية لمصلحة الزوج والأولاد فيما بعد، فكأن الزوجة بذلك قصرت نفسَها على زوجها، وتفرغت لمسئوليات الحياة الزوجية؛ ومِن هنا كان لزامًا أن يقوم الزوج بنفقتها مقابل هذا التفرغ له، طبقا للقاعدة الفقهية التي تقضي بأنَّ كلَّ مَن خصَّص نفسه لمنفعة غيره كانت نفقته واجبة عليه.

٤- لكن ظروفا عديدة قد تطرأ على حال الزوج، فتؤثر على أدائه للنفقة الواجبة عليه، ومِن ثَمَّ يمتنع أو يعجز عن الأداء، وهنا تتحدد الإشكالية التي يعرض لها هذا البحث في هذه التساؤلات:

(*) الأستاذ المساعد بقسم الشريعة الإسلامية- كلية دار العلوم – جامعة القاهرة.

140027

NAFAKA

1 HAMİYET AYIK, Eşin nafakasını düşüren haller, Selçuk Üniversitesi, Yüksek Lisans, 2010

2 MUHAMMET SARI, İslam hukunda borçlusu ve alacaklısı bakımından nafaka mükellefiyeti, Yüzüncü Yıl Üniversitesi, Yüksek Lisans, 2006

3 SARİYE ABAY BAKIRCAN, İslam-Osmanlı Hukukunda nafaka: İstanbul Bab mahkemesi örneği (1249-1253/1833-1837), Marmara Üniversitesi, Yüksek Lisans, 2013

4 ZAHİT KÖSEOĞLU, İslam Aile Hukukunda kocanın nafaka yükümlülüğü, Ondokuz Mayıs Üniversitesi, Yüksek Lisans, 2010